



منشورات مجتمعة تاريخ الأردن

سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة

التعاون الأردني الخليجي في ميادين التنمية

الدكتور صالح خصاونة

التعاون
الاردني الخليجي
في ميادين التنمية
الدكتور صالح خصاونة
الدكتور صالح خصاونة

٥٣١ ع ٣٣٨٩١

صال صالح خصالونة

التعاون الاردني الخليجي في ميادين التنمية / صالح خصالونة - عمان:

لجنة تاريخ الاردن ، ١٩٩١

(٧٩) ص (سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة، ٣)

ر.أ (٢٣٥ / ٥ / ١٩٩١)

١- التنمية الاقتصادية - الأردن ٢- التنمية الاقتصادية - الخليج

أ- العنوان ب- السلسلة

(تمت الفهرسة بمعرفة المكتبة الوطنية)

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

هذا الكتاب عن « التعاون الاردني الخليجي في ميادين التنمية » اعده الدكتور صالح خصاونة، الامين العام لوزارة العمل في المملكة الاردنية الهاشمية، وهو الثالث في سلسلة « البحوث والدراسات المتخصصة » التي تصدرها لجنة تاريخ الاردن. وكان قد صدر قبله:

١- التجربة الحزبية في الاردن للدكتور عبدالله نقرش.

٢- الاردن ومؤتمرات القمة للاستاذ محمد ابراهيم فضة.

وقد خطت اللجنة لاصدار البحوث التي تردها عن تاريخ الاردن في مختلف العصور ضمن السلاسل الثلاث التي اعتمدتها:

وقد رأينا، تماما للفائدة، ان نضع - بعد هذا التقديم - مقدمة الكتاب الاول. ونأمل ان يجد القراء النفع المرجو في هذا الكتاب الذي يعرض موضوعا مهما من موضوعات التعاون الاردني الخليجي على مدى العقود القريبة الماضية، وهي الحقبة التي شهدت انطلاق الاردن في نهضة تنموية شملت مناحي الحياة المتعددة.

عمّان في:

ذي القعدة ١٤١١ هـ

أيار (مايو) ١٩٩١ م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

« لجنة تاريخ الاردن » لجنة مستقلة ، تتخذ مقرها في المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت) بعمان، الفها صاحب السمو الملكي الامير الحسن ولي العهد من رؤساء: المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت)، والجامعة الاردنية، وجامعة اليرموك، وجامعة مؤتة، وجامعة العلوم والتكنولوجيا الاردنية، والجمعية العلمية الملكية، بعد ان وجه صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين رسالة الى سموه - في العشرين من شوال ١٤٠٧هـ الموافق ١٦ حزيران ١٩٨٧م - طلب جلالتة فيها ان يتولى سموه تأليف لجنة مستقلة « من المفكرين والمؤرخين المرموقين من الجامعات ومراكز البحث العلمي من الذين يواكبون تطور بلدنا، ويشاركون في مسيرته المباركة، ليقوموا بوضع خطة متكاملة المراحل لكتابة تاريخ الاردن المعاصر، في اطار تاريخ امته العربية، ونشر بحوث ودراسات ذات مستوى علمي رفيع، ومنهج موضوعي يتوخى الحقيقة وحدها، ولا يقصد الا وجه الحق، وتستخلص من هذه البحوث والدراسات سلسلة الكتب لمختلف الفئات من الناشئة الى جبهة المثقفين الى كبار المتخصصين: للتعليم والمطالعة والمراجعة » .

وقد وضعت اللجنة خطة متكاملة لحصر المصادر والمراجع والوثائق المتعلقة بتاريخ الاردن ، ولانجاز ثلاثة مشروعات - تصدر في ثلاث سلاسل متتابعة - هي:

أ- سلسلة الكتاب الام.

ب-سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة.

ج-سلسلة كتب المطالعة.

واستكثبت ما يزيد على مئة وعشرين من الباحثين المتخصصين - من داخل الاردن وخارجه - لاعداد تلك البحوث والدراسات والكتب.

ويسر اللجنة ان تقدم للقراء هذا الكتاب وهو الاول في « سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة » عن التجربة الحزبية في الاردن من تأليف الدكتور عبدالله نقرش من قسم العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم الادارية بالجامعة الاردنية.

وستتابع « لجنة تاريخ الاردن » بمشيئة الله - اصدار البحوث والدراسات المتخصصة، بالتتابع، فور انجازها، لينتفع بها القراء، ويحدوها الامل في ان تلقى هذه البحوث والدراسات ما تستحقه من عناية، وان تحقق ما نتطلع اليه من نفع.

الدكتور ناصر الدين الاسد

رئيس لجنة تاريخ الاردن

رئيس المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية

(مؤسسة آل البيت)

تمهيد

يعود تاريخ الاردن الحديث الى نهاية الحرب العالمية الاولى، والى اعلان الثورة العربية الكبرى التي اطلق رصاصتها الاولى الحسين بن علي، شريف مكة، وذلك في التاسع من شعبان سنة ١٣٣٤هـ، الموافق العاشر من حزيران سنة ١٩١٦م، والى اعلان اماره شرقي الاردن سنة ١٩٢١م.

وقد استهدفت هذه الثورة ايجاد دولة عربية واحدة، لها ملك واحد^(١)، وترمي الى هدف واحد، وكذلك الدفاع عن الإسلام واستقلال العرب^(٢). فقد ورد في اقوال الحسين ابن علي ما يلي:- « ان هذه النهضة عربية، تشمل كل عربي كائنا من كان، على شرط ان يكون صادقا لوطنه^(٣)، مخلصا لقومه ».

وهكذا فان البدايات الاولى لتاريخ الاردن تشير بوضوح الى نهج الاردن القومي، وهويته العربية، مسئلتها اهداف الثورة العربية الكبرى، ومنهجها العربي الموحد، وبالتالي فان حرص الاردن على دعم اواصر التعاون والتنسيق العربي ما هو الا جزء من كل، ضمن اهدافه العامة ومنهجه الاكبر. ومن هنا ايضا، فقد نصت المادة الاولى من الدستور الاردني على ان الشعب الاردني جزء من الامة العربية.

ومن جهة اخرى، فان بدء حركة التعاون الاقتصادي العربي في اطاره الحالي بين الاردن وغيره من الدول العربية، ارتبط بانحسار النفوذ الاجنبي، والسعي لتحقيق الاستقلال الوطني لمختلف الدول العربية، وهو ما تحقق بعد الحرب العالمية الثانية، على نحو او اخر، وذلك مع بداية تكوين الجامعة العربية، وفي اطارها، حيث شهدت الدول العربية عموما-بعد الاستقلال-خطوات ايجابية نحو التعاون والتكامل.

(١) الملك عبدالله بن الحسين، الاثار الكاملة: ٢. ١

(٢) نقولا زيادة ابعاد الثورة العربية الكبرى: ٥

(٣) سليمان موسى الثورة العربية الكبرى- رجال صنعوا التاريخ: ٦

وكان هذا التعاون يقتصر احيانا على مجرد تنظيم التجارة ووسائل الدفع بين الاطراف المعنية، وحيانا اخرى كان يتجاوز هذا النطاق الى تنظيم العلاقات المالية، كتقديم القروض او المعونات النقدية التي قد تمتد الى المجالات الانتاجية، كاقامة المشروعات المشتركة بين بلدين او اكثر، وفي بعض الحالات كانت النوايا المعلنة تتجاوز المجالات التقليدية للتعاون الى التكامل الاقتصادي بمعناه الواسع والشامل.

وفي هذا السياق، وضمن الاطار السابق، فان مجالات التعاون الاردني الخليجي في ميادين التنمية المختلفة، شكلت على الدوام نموذجا فريدا من نوعه، ومثالا يحتذى بين الدول العربية، وذلك نظرا لما اتسم به هذا النموذج من استمرارية ونماء.

وادراكا من « اللجنة العليا لكتابة تاريخ الاردن » لاهمية العلاقات المميزة بين الاردن ودول الخليج العربي، وبالذات التجربة المميزة في علاقاتها الاقتصادية، وفي نطاق التعاون الاردني- الخليجي في مجالات التنمية، فقد شملت خطتها العامة لاعداد بحوث ودراسات متخصصة في تاريخ الاردن المعاصر في اطار امته العربية اعداد دراسة خاصة عن « التعاون الاردني-الخليجي في ميادين التنمية » .

وهكذا فان اعداد هذه الدراسة يأتي استجابة لطلب « اللجنة العليا لكتابة تاريخ الاردن » وبتكليف منها، آملا ان تحقق الاغراض المرجوة منها ، وان اكون قد ساهمت بشرف هذا العمل القومي الكبير .

هذا ويقتضي واجب الشكر والعرفان ان اشيد بجهود اللجنة العليا لكتابة تاريخ الاردن رئيسا واعضاء اذ اتاحوا لي شرف المشاركة في هذا الجهد الرائد، داعيا المولى ان اظل دوما موضعاً للثقة، والله من وراء القصد.

الدكتور صالح خصاونة

هدف الدراسة

تستهدف هذه الدراسة بحث مجالات التعاون الاردني الخليجي في ميادين التنمية المختلفة، وذلك خلال العقود الاخيرة من تاريخ الاردن المعاصر. وبعبارة اخرى فانها ستعالج اوجه ومجالات التعاون الاقتصادي القائمة بين الاردن والدول الست لمجلس التعاون الخليجي، وهي: السعودية، الكويت، والبحرين، والامارات العربية المتحدة، وقطر، وعمان. وتحديدًا فان مجالات التعاون الاقتصادي والتنموي سوف تشمل حركة الاشخاص، والسلع والخدمات، ورؤوس الاموال .

تحديد اطار الدراسة ونطاقها:

يتصرف مفهوم التعاون في ميادين التنمية الى التعاون الاقتصادي بمفهومه العام والشامل، والذي يتضمن - بالاضافة الى المتغيرات الاقتصادية - احداث التغيرات الاجتماعية المرغوب فيها في المجتمع. والتعاون الاقتصادي بدوره يمثل احد مستويات او مراحل التكامل الاقتصادي والاندماج الكامل بين الدول المتعاقدة، ويصنف الاقتصاديون هذه المراتب او المراحل على النحو التالي^(١):

- أ - التجارة الحرة .
- ب - الاتحاد الجمركي .
- ج - السوق المشتركة .
- د - الاتحاد الاقتصادي .
- هـ - التكامل الاقتصادي التام .

(١) لمزيد من التفاصيل حول التكامل الاقتصادي واثاره راجع: الدكتور صالح خصاونة، صيغ التعاون العربي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثاني، تموز ١٩٧٧ م .

وجدير بالذكر ان الفكر الاقتصادي قد استقر على تأكيد مدى أهمية التعاون الاقتصادي، والتكامل بين الدول، وما له من مزايا وآثار كمية ونوعية ايجابية كثيرة، قادرة على احداث الآثار التنموية المرغوب فيها لدى الدول الاطراف المتعاقدة، والتي تقع خارج اطار هذه الدراسة^(١) .

وجدير بالذكر ايضا ان خطوات التعاون الاقتصادي العربي والعمل العربي المشترك- عموما- في اطاره الحديث، ارتبط بداية بانحسار النفوذ الاجنبي، والسعي لتحقيق الاستقلال الوطني لدول المنطقة ، وهو ما تحقق بعد الحرب العالمية الثانية على نحو او اخر. ويمكن القول بأن التطور التاريخي للعمل المشترك مر بمرحلتين هما^(٢) :

المرحلة الاولى : وتمتد منذ منتصف الاربعينات وحتى الستينات، وقد شهدت هذه الفترة قدرا من التعاون في مجالات السياسة والدفاع والاقتصاد، حيث تم انشاء كل من مجلس جامعة الدول العربية، والمجلس الاقتصادي، وانشاء عدد من المنظمات المتخصصة في اطار الجامعة العربية.

المرحلة الثانية : وقد بدأت منذ منتصف الستينات ، حيث اتجه العمل العربي المشترك فيها الى اعلان الانطلاق نحو الوحدة الاقتصادية والتكامل الاقتصادي، وقد شهدت هذه الفترة عقد اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وانشاء مجلس الوحدة الاقتصادية، الذي انبثقت عنه السوق العربية المشتركة.

وفي هذا السياق، وضمن اهداف هذه الدراسة ، فإن اطار البحث في مجال التعاون الاردني- الخليجي في ميادين التنمية لا بد وان ينطوي على مناقشة مجالات التنسيق والتعاون الاقتصادي القائمة فعلا، والتي لا بد وان تعكس مستوى او اكثر من مستويات التكامل الاقتصادي المشار اليها سابقا . وقد يكون من المفيد بداية ان نستعرض مفهوم اصطلاح التنمية الاقتصادية بمعناه الشامل، وبالتالي فان اطار الدراسة ونطاقها لا بد وان يتعرض الى بحث الموضوعات التالية :

(١) الدكتور صالح خصاونة، صيغ التعاون العربي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثاني، تموز ١٩٧٧ م .

(٢) الدكتور رياض الشيخ، مقدمة التعاون والتكامل الاقتصادي العربي: ٦-٥ .

- تحديد مفهوم التنمية واهدافها .
 - التعاون الاردني - الخليجي في مجال القوى العاملة .
 - تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج .
 - التعاون الاردني - الخليجي في مجال التجارة الخارجية .
 - حركة رؤوس الاموال من دول الخليج الى الاردن .
- اما الاطار الزمني للدراسة فسوف يقتصر على الفترة التي اعقبت اعلان استقلال المملكة الاردنية الهاشمية، وبالذات العقود الثلاثة الاخيرة، التي شهدت تطورا ملحوظا في اقتصاديات الدول موضع الدراسة ، وفي زيادة علاقاتها الاقتصادية ، وتطور حجم المبادلات التجارية والاقتصادية بينها .

تحديد مفهوم التنمية واهدافها

اصبح اصطلاح التنمية من الاصطلاحات المألوفة الشائعة الاستعمال في الفكر الاقتصادي ، والكتابات الاقتصادية الحديثة . وفي الوقت ذاته فقد تعددت مفاهيم هذا الاصطلاح وتعريفه، ولعل من المناسب ونحن بصدد بحث « اوجه التعاون الاردني-الخليجي ومجالاته في ميادين التنمية » ، ان نحدد- بداية - تعريف اصطلاح التنمية ومضمونه، وذلك توضيحا لاطار التعاون المنشود، وميادين التنمية المقصودة، بل لعل مثل هذا التحديد امر ضروري ومهم تفرضه مقتضيات المنهج العلمي في البحث .

وفي هذا السياق، فاني ساورد هنا بعضا من ابرز التعاريف المستخدمة والسائدة في الكتابات الاقتصادية لمعنى التنمية ومفهومها ، وذلك على النحو التالي :

- فقد اوضح الاقتصادي ايفرت هيجن Evertt E. Hagen ان اصطلاحي النمو الاقتصادي والتنمية ليسا متشابهين ، حيث يشير اصطلاح النمو الاقتصادي الى الزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد الحقيقي من الدخل خلال عملية تحسين مستمرة في تقنيات الانتاج في البلد المعني ، بينما يشمل اصطلاح التنمية الاقتصادية التغيرات الاقتصادية الاخرى الكثيرة التي تصاحب النمو الاقتصادي^(١).

- كما عرف الاقتصادي كندليبرغر Kindleberger التنمية الاقتصادية « بأنها الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة زمنية معينة، مع ضرورة توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الانتاجية القائمة او التي ينتظر انشاؤها^(٢) » .

- كما عرف الاقتصادي مائير Meir G.M التنمية « بأنها العملية التي يزداد فيها الدخل

^(١) Everet E. Hagen "The Economics of Development", 4 th edition, Irwin, Homewood, Illinois, ١٩٨٦ .

^(٢) Kindleberger, C.P., "Economic Development", New York ; McGraw Hill Bok, ١٩٥٨ .

القومي ومتوسط دخل الفرد الحقيقي في أي بلد خلال فترة زمنية طويلة «». وهو يؤكد على كونها « عملية » لأنها تتضمن فعلا تفاعل قوى معينة مع بعضها بعضا، وان الهدف الحقيقي منها هو زيادة متوسط نصيب الفرد الحقيقي، وليس فقط زيادة الدخل القومي للبلد. والتنمية بهذا المعنى لا تعني مجرد زيادة عدد المصانع، وانما هي عملية تصاعدية في النظام الاجتماعي برمته، ويمكن ان تعني تحقيق عدد من قيم التقدم مثل: الزيادة في الانتاجية، والمساواة الاجتماعية والاقتصادية، والمعارف الحديثة، وتحسين المؤسسات والاتجاهات، وبناء نظام متناسق رشيد للاجراءات التي تتعلق بالسياسات القادرة على ازالة الظروف غير المرغوب فيها وتغييرها في النظام الاجتماعي الذي يسوده عدم التنمية والتخلف. وبعبارة اخرى فان التنمية تعني - بالاضافة الى النمو - تحقيق تغير في الاهداف المرغوب فيها، ويشمل التغير تحسين اداء عوامل الانتاج، وتحسين تقنيات الانتاج، وتحسين المؤسسات والتوجهات والقيم .. الخ^(١).

- كما اعتمدت استراتيجيية العمل الاقتصادي العربي المشترك المفهوم الثاني للتنمية، وانه يتضمن تلبية الحاجات الاساسية وتوفير فرص العمل المجزي، واصطلاح نظام توزيع الدخل، وتحقيق مشاركة شعبية واسعة في مسيرة التنمية. كما أضاف لمفهوم الحاجات الاساسية بعدا قوميا، وذلك بتأكيد على اهمية تقليص الفجوة بين الاقطار العربية، والاعتماد على الذات، وازالة التبعية.^(٢)

وهكذا فان اهتمامات المفكرين والمهتمين بقضايا التنمية في الوطن العربي ومشاكلها أفرزت مفاهيم خاصة، لعل ابرزها الاعتماد على الذات، والاعتماد الجماعي على الذات. نستخلص مما سبق ان التنمية الاقتصادية تعني تحقيق نمو اقتصادي الى جانب احداث تغيرات هيكلية في بنية المجتمع، وتهدف هذه التغيرات بطبيعة الحال الى

(١) Meir G.M (ed) "Leading Issues in Economic Development, Studies In International Inequalities.", ٢nd edition : Oxford University Press, ١٩٧٠ ;

(٢) الدكتور محمد توفيق صادق وآخرون، القضايا العامة، الجزء الاول.

ضمان استمرارية عملية النمو الاقتصادي، والزيادة في الانتاج الحقيقي، ورفع مستويات معيشة الافراد، وتحسين نوعيتها، وبناء على ذلك فان النمو الاقتصادي هو بمثابة الحافز للتنمية الاقتصادية ، واذا ما سادت روح النمو في المجتمع فإن ذلك يعني حدوث التنمية .

وبعبارة اخرى فان احداث النمو الاقتصادي يعتبر امرا مفيدا ونافعاً، وذلك لانه يؤدي الى زيادة في الانتاج والدخل تزيد من فرص الاختيار والبدائل للافراد والجماعات، ويجعلهم في وضع افضل لمواجهة حاجاتهم ومتطلباتهم القائمة، وما قد يستجد لديهم من حاجات ومشروعات جديدة مستقبلية، وعلى نحو اكثر فعالية، فزيادة دخل الفرد مثلاً توفر له ولعائلته فرصاً جديدة من الاستهلاك، ورفاهية العيش ... الخ، ودون التضحية بأية فرص اخرى لديه، كما ان النمو الاقتصادي للمجتمع او الدولة وزيادة انتاجها القومي الحقيقي يتيح لها مجالاً اوسع لملاحقة ما قد يستجد لديها من مشاريع وطموحات، وتحقيق آفاق جديدة في مجالات تقدم العلوم والاكتشافات الجديدة. ولعل النمو الاقتصادي الهائل الذي حققته الولايات المتحدة مثلاً، هو وحده الذي يفسر قدرة الولايات المتحدة على تبني بعض المشاريع المهمة والكبيرة ومتابعتها ، مثل مشاريع غزو الفضاء، وحل مشكلة التلوث، وتطوير العلوم والابحاث العلمية في شتى المجالات والميادين ... الخ. ^(١)

(١) تتلخص المشكلة الاقتصادية وحلها في كيفية المواءمة بين الموارد النادرة ذات الاستعمالات المختلفة، والحاجات الانسانية الكثيرة والمتزايدة على نحو يمكن معه توظيف هذه الموارد بما يحقق اكبر قدر او اعظم اشباع ممكن للحاجات الانسانية.

أهداف التنمية

يتضح من التعاريف السابقة، ان التنمية ليست غاية في حد ذاتها، وانما هي وسيلة لتحقيق غايات اخرى، تتباين من دولة الى اخرى، وذلك تبعا لاختلاف اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويأتي في طليعة تلك الاهداف زيادة الدخل القومي الحقيقي، ورفع مستوى نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ورفع مستوى المعيشة، وتقليل التفاوت في الدخل والثروات، وبناء الاساس المادي للتقدم ممثلا في بناء قاعدة واسعة للهيكل الانتاجي، وتحسين مستوى ونوعية الحياة للأفراد والمجتمع، وتحقيق افضل تخصيص واستخدام ممكن للموارد المتاحة، وتوفير مزيد من فرص العمل المجزي لتقليل البطالة. وتحسين توزيع ثمار التنمية بين الافراد والجماعات، وازالة الفقر، وتوسيع المشاركة في عملية التنمية.

ومحصلة ذلك كله : ان الانسان هو هدف التنمية النهائي ووسيلتها الرئيسية في آن واحد. وبالتالي فان جميع الجهود الانمائية يجب ان تصوب نحو تحسين مستوى معيشة الانسان ونوعية حياته. ومن هذا المنطلق فان غايات التنمية يجب ان تحدد وتستلهم من رغبات الناس انفسهم بالنسبة لما هم عليه اليوم، وما يطمحون ان يكونوا عليه غدا.

وحيث ان الانسان هو هدف التنمية ووسيلتها، فان ذلك يعني ان عملية التنمية هي اخذ وعطاء، وان مدى تحقيق التنمية لغاياتها يتوقف على الانسان ذاته، ومدى مشاركته في عملية اتخاذ القرارات بشأن غايات التنمية ، وفي مسيرة التنمية الطويلة والمستمرة عبر مراحلها المختلفة .

يتضح من الاستعراض السابق ان ابعاد التنمية واطرها موضوع واسع ومتشعب، ومن الصعب حصره وتحديد بدقة، سواء على مستوى الدولة الواحدة أم بين مجموعة اقليمية من الدول. وفي كل الاحوال فان موضوع التنمية لا بد وان يتناول بالتحليل جميع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي لها صلة بالموضوع، وتنعكس مباشرة على مستويات الدخل، ومستويات معيشة الافراد والشعوب ورفاهيتها.

وحيث ان الدراسة التي نحن بصدها هنا وهي « اوجه التعاون الاردني الخليجي في ميادين التنمية » فان البحث لا بد وان يتطرق الى تلك المجالات التي لها صلة بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتنعكس على مستويات الدخل والانتاج في البلدان المعنية، وعلى مستويات المعيشة والرفاه لافرادها وشعوبها ، وعلى فرص العمل التي توفرها ... الخ.

وفي هذا السياق ، ووفقا للفكر الاقتصادي المتعارف عليه، فان هذه المتغيرات لا بد وان تشمل المجالات المتعلقة بانتقال السلع والخدمات ، وحركة الاشخاص والعمالة، وحركة رؤوس الاموال بين الدول الاطراف وتفاعلاتها خلال الزمن، وآثار ذلك كله وانعكاساته على مستويات الدخل والمعيشة في هذه الدول .

وحيث ان من الصعوبة بمكان رصد هذه التفاعلات وآثارها المختلفة، وفصل هذه الآثار لكل متغير ولكل دولة على حدة، فاننا سوف نكتفي برصد حركة هذه المتغيرات في المجالات الثلاثة السابقة خلال العقود القليلة الماضية ، وذلك من حيث حجم هذه المتغيرات ، واتجاه حركتها، وتحليل آثارها على التنمية في الدول الاطراف.

وبعبارة اخرى، فان رصد هذه المتغيرات والظواهر والاحصاءات المتعلقة بها سوف تستخدم كمؤشرات اقتصادية ذات دلالات واضحة على اوجه التعاون ومجالاته المختلفة في ميادين التنمية .

ويجدر بنا ان ننوه الى ان هذه الظواهر والمتغيرات هي نفسها التي يسوقها الاقتصاديون لدى بحث مجالات التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول والمجموعات الاقليمية ، تلك المجالات التي تعتبر بحق من العناصر الرئيسية لتحقيق التنمية الذاتية، سواء على مستوى الدولة الواحدة ام المجموعات الاقليمية والدولية.

التعاون الاردني الخليجي في مجال القوى العاملة

استمرت حركات الهجرة بين البلدان العربية خلال فترة الخمسينات، عندما بدأت محاولات لتحقيق التكامل الاقتصادي وتنظيم تنقل الايدي العاملة في إطار جماعي، يهدف الى خلق سوق اقتصادية عربية. غير ان هذه الحركة السكانية ظلت محدودة حتى مطلع السبعينات ، حيث بدأت تأخذ اتجاهات جديدة واضحة المعالم، وارتبط تنقل الايدي العاملة فيها باستخراج النفط، وتفاوتت قدرة الدول العربية المختلفة على جذب القوى العاملة اليها، وذلك تبعاً لاقدميتها في استغلال النفط وحجم الثروة النفطية، وتنوع مصادر الثروة وحجم السكان الاصليين فيها .

وكان الاردن من اوائل البلدان العربية التي استجابت لتلبية احتياجات الدول العربية النفطية من القوى البشرية، ومن مختلف المستويات والتخصصات العلمية والفنية والمهنية، والمساهمة في مشاريع اعمار تلك البلدان وتنميتها. وقد بدأت هجرة الاردنيين الى دول الخليج منذ اوائل الخمسينات والستينات، ولكنها تزايدت بمعدلات متسارعة خلال عقد السبعينات ، وذلك في اعقاب ارتفاع اسعار البترول سنة ١٩٧٣م، وتزايد عوائده لدى تلك الدول ، وأثار ذلك على اقتصاديات تلك الدول والمنطقة عموماً ، وبالتحديد زيادة معدلات الانفاق والاستثمار، وزيادة الطلب على القوى العاملة ، وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي والتنمية في الدول المستقبلية والمصدرة للعمالة على حد سواء. ولقد تضاعفت تلك الآثار والنتائج مرة اخرى في اعقاب زيادة اسعار البترول للمرة الثانية سنة ١٩٧٩م، وقد استمرت هذه الآثار في التفاعل والنمو المطرد حتى اوائل الثمانينات، حين تراجعت اسعار البترول وعوائده، وما نجم عن ذلك من اثار عكسية على معدلات الانفاق والاستثمارات الى تراجع مستوى النشاط الاقتصادي في دول الخليج وفي المنطقة عموماً، والى تراجع الطلب على القوى العاملة الوافدة في تلك الدول ، ومن ضمنها بالطبع القوى العاملة الاردنية، وخاصة ان معظم هذه الدول قد استكملت تقريباً بناء مشاريع البنية التحتية فيها من طرق مواصلات، ومدارس ومستشفيات ، ومبان حكومية ومشاريع اسكانية ... الخ .

آثار تنقل الأيدي العاملة

يعتبر انتقال الايدي العاملة الاردنية الى دول الخليج العربي من ابرز مؤشرات التعاون الاقتصادي والتنموي بينها، واكثرها ايجابية وفعالية.

هذا، وينشأ عن الهجرة العمالية مضاعفات تتجم عنها آثار اجتماعية واقتصادية وربما سياسية في كل من بلد المنشأ وبلد الاستقبال ، يتفاوت مداها واهميتها تبعاً لحجم تيار الهجرة وطبيعته، ومن ابرز هذه الآثار بالنسبة لحركة القوى العاملة الاردنية الى دول الخليج ما يلي:

الآثار الايجابية:

١- المساهمة في تخفيض نسبة البطالة الظاهرة والمقنعة في الاردن، وبالتالي الحد من المشكلات المترتبة عليها. حيث انخفضت نسبة البطالة في النصف الثاني من السبعينات الى ما دون ٢٪، بعد ان وصلت الى ١٧٪ والى ١٤٪ في بداية الستينات والسبعينات على التوالي^(١).

٢- زيادة التحويلات النقدية وآثار ذلك على تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، وقد قدرت هذه التحويلات سنة ١٩٦٨م بحوالي ٤ مليون دينار، ولكنها ارتفعت سنة ١٩٨٦م الى حوالي ٤١٤ مليون دينار^(٢)، وقد كان لهذه التحويلات دور بارز ومهم في تلبية احتياجات الاردن من العملات الصعبة، وتغطية نسبة مهمة من قيمة مستورداتها، وفي زيادة معدلات الادخار وتكوين رأس المال ، وبالتالي في رفع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية .

(١) الجمعية العلمية الملكية، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الاردني، الجزء الاول.

(٢) المرجع نفسه: ٥٤/٣

٣- المساهمة في نقل وتحويل التكنولوجيا الحديثة وتوطينها في الدول المستقبلية وفي الاردن على حد سواء ، حيث ان الدول المستقبلية للعمالة تمكنها ايراداتها المالية من استيراد التكنولوجيا الحديثة التي يقوم بالعمل عليها وتشغيلها في البداية العمالة الوافدة بما فيها الاردنية .

ولقد مكن هذا بدوره العمالة الاردنية من تطوير قدراتها وامكانياتها وخبراتها العملية، مما انعكس من جديد على عملية نقل التكنولوجيا واستيعابها وتوطينها في الاردن، وخاصة بعد عودة هذه العمالة الى البلاد.

٤- تلبية احتياجات الدول المستقبلية من القوى العاملة بخاصة الفنية منها، وسد العجز الكبير من القوى العاملة لديها، وهذا يؤثر بدوره ايجابا في زيادة معدلات الاستثمار والانتفاع من الموارد الطبيعية في الدول المستقبلية، مما يؤدي الى زيادة الانتاج ومعدلات الانتاجية، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي والتنمية فيها.

٥- يعتبر تشجيع تنقل القوى العاملة بين الاقطار العربية عاملا اساسيا في الحد من استنزاف هذه الموارد بهجرتها الى الخارج "Brain Drain"، كما يساهم من جهة اخرى في تقوية التعاون الاقتصادي والفني الاقليمي بين الاردن وهذه الدول وتدعيمه، وانعكاس ذلك ايجابا على المستوى العربي. وقد قامت الحكومة الاردنية في حالات عديدة باعارة اعداد كبيرة من موظفيها كالمعلمين والاطباء والقضاة وغيرهم للعمل في دول الخليج .

اما بخصوص آثار الهجرة العمالية على التنمية في الدول المستقبلية فيقول سنكلير^(١) « ان استيراد هذه الدول، دول الخليج للعمالة كان يمثل بداهة عنصرا اساسيا في تقدمها » ، ولولا الطاقة الانتاجية للعمالة الوافدة لكان من المستحيل على هذه الدول ان تحقق ما حققته من تنمية اقتصادية ، وخاصة ان معظم المزايا التي تتحقق من استخدام العمالة الوافدة الى دول الخليج يظل ضمن حدودها ... باستثناء نزيف نسبي بسيط :

(١) Birks J.S. and Sinclair C.A., "International Migration And Development in The Arab Region". ILO, Geneva, ١٩٨٠, pp. ١١٧-١١٩

يتمثل في انها تعود مبكرا، وقبل ان تتوقف عن نشاطها الاقتصادي، وبالتالي لا تترك اعباء كبيرة على الاقتصاد الذي ساهمت فيه.

ويقول سنكلير ^(١) ايضا « ان الاردن حقق نجاحا باهرا في الاستجابة لطلبات دول الخليج على العمالة ، وان الاردن يحتل مركز الصدارة بين الدول المصدرة للعمالة من حيث نسبة العمالة المهاجرة الى قوة العمل فيه، حيث تتجاوز هذه النسبة (٤٠٪)» ويعزى ذلك الى عاملين اساسيين هما : ارتفاع مستويات التعليم في الاردن، ونقص فرص العمل. ومن هنا ايضا فان نسبة كبيرة من الاردنيين المتعاقدين للعمل في الخليج كانت من مستويات تعليمية مرتفعة، اذ تشير بيانات وزارة العمل لسنة ١٩٨٣م الى ان نسبة العمال الاردنيين المغادرين للعمل في دول الخليج من حملة الدراسة الثانوية بلغت ٣١٫٨٪، وحملة الدبلوم بعد الثانوية ٥٧٪، وحملة البكالوريوس الشهادة الجامعية الاولى ٢٣٫١٪ ^(٢) ولتأكيد صحة هذه المقولة، فقد اشارت احدى الدراسات عن التوزيع النسبي للعاملين في الخدمات الصحية في دولة الكويت حسب الجنسيات لسنة ١٩٨٣م ^(٣) الى ان نسبة الاردنيين قد بلغت ١٧٫٩٪ من مجموع الاطباء، و٢٦٫٥٪ من مجموع الصيادلة العاملين في هذين القطاعين .

وقامت الحكومة الاردنية ايضا باعارة العديد من موظفيها الى اقطار مجلس التعاون الخليجي، كالمعلمين والقضاة والاطباء للعمل فيها ، اضافة الى العديد من ضباط وضباط صف القوات المسلحة الاردنية الذين يعملون في الاجهزة والمؤسسات العسكرية التابعة لهذه الدول .

ويبين الجدول رقم (١) توزيع المعلمين والاداريين المعارين من ملاك وزارة التربية والتعليم الاردنية الى دول مجلس التعاون الخليجي.

(١) Ibid., PP., ٤٦-٤٧

(٢) وزارة العمل، التقرير السنوي ١٩٨٣م.

(٣) الدكتور محمد العوض جلال الدين، بعض سمات الهجرة الوافدة والاستخدام في البلدان العربية الخليجية:

الآثار السلبية:

ادت حركة تنقل القوى العاملة الى حدوث بعض الاثار السلبية في كل من دول
الارسال والاستقبال ، ويمكن تلخيص اهم هذه الاثار فيما يلي:

أ- الآثار السلبية في دول المنشأ:

١- أدى تفاوت الاجور بين الاردن- باعتباره دولة مصدرة للعمالة في هذه الحالة-
وبين الدول الخليجية المستقبلية للعمالة الى ارتفاع غير متكافئ للاجور في الاردن،
خاصة خلال النصف الثاني من السبعينات، وقد ادى هذا بدوره الى زيادة كلفة
الانتاج، وكلفة مشاريع التنمية ، والى ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الاردنية،
سواء في السوق المحلي او الاسواق التصديرية، وقدرت احدى الدراسات ان
معدلات الاجور ارتفعت خلال عامي ٧٦ و١٩٧٧م بنسبة قدرها ٢٤% و١٧% على
التوالي، وتراوح هذا المعدل لسنة ١٩٧٨م بين ١٠-١٣%. كما اظهرت دالة
الانحدار قوة العلاقة الارتباطية والسببية بين التحويلات وبين الرقم القياسي لتكاليف
المعيشة، وكذلك بينها وبين عرض النقد بمفهومه الواسع^(١).

٢- شجعت تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج على الميل الى الاستهلاك، والى
نشوء انماط استهلاكية جديدة تمتد خارج قطاع المهاجرين وعائلاتهم، وتنزع نحو
التبذير والترف والانفاق التفاخري.

ويظهر الجدول (٤) ان نسبة التحويلات الى الاستهلاك الخاص قد زادت من
٣٠% سنة ١٩٦٨م الى ٣٦% و ٣٣% لعامي ١٩٧٦م و ١٩٨٦م على التوالي .

٣- ادت حركة تنقل القوى العاملة الاردنية للخارج ايضا الى تناقص بعض الكفاءات
الضرورية لتنفيذ مشاريع التنمية، وظهور اختناقات في سوق العمل ، وبروز ظاهرة
استيراد العمالة الوافدة، الا ان إحلال العمالة الوافدة محل القوى العاملة الاردنية

(١) الجمعية العلمية الملكية، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الاردني: ١٢٢/١-١٢٥.

المهاجرة ، لا يتم بالضرورة عند المستوى نفسه من الانتاجية والكفاءة، مما يحد من فرص النمو الاقتصادي وامكاناته.

كما ان توافر العمالة الوافدة ادى الى تحول المنتجين الوطنيين نحو القطاعات الاكثر ربحية، دون ان تكون بالضرورة اكثر انتاجية اقتصاديا، مثل القطاعات التجارية الهامشية، والركون الى الراحة قانعين بالدخول النقدي المتأتية اليهم من هذه المؤسسات التي يعمل فيها وافدون. وفي حالات كثيرة ادى احلال العمالة الوافدة محل العمالة الاردنية الى اضمحلال كثير من المهن الحرفية والمهنية التقليدية، مثل مهن الخياطة، والحدادة، والنجارة... الخ.

كما ادت حركة الاردنيين نحو الخارج الى زيادة معدلات الهجرة الداخلية من الريف الى المدن ، ومن الزراعة الى القطاعات الاخرى .^(١) ويرى سنكلير^(٢) ان الزراعة في الاردن عانت ليس بسبب الهجرة العمالية للخارج فقط - وانما نتيجة للتحويلات وبسبب عملية التصحيح الداخلية في سوق العمل المحلي (والهجرة الداخلية).

وبالمقابل - وعلى الرغم من كبر حجم الهجرة العمالية للخارج- فان العجز الحاد في المهارات الخاصة في القطاع الحديث امكن تلافيها، وذلك بسبب المرونة المهنية العالية High Occupational Mobility حيث اثبت الاردنيون قدرتهم على التحرك السريع الى مستويات عليا في المهارات والاستخدام.

وقد ادت حركة المرونة المهنية الى احداث نقص حاد في العمالة الزراعية، والعمالة غير الماهرة.

ب- الآثار السلبية في دول الاستقبال:

١- تؤدي الهجرة الى تشوه التركيب الديموغرافي للسكان خاصة في بلدان الاستقبال ، نتيجة لزيادة الهجرة الوافدة للعمل من بين الذكور، مع ما يترتب على ذلك ايضا

(١) الدكتور احمد الربابعة، هجرة الريفيين من الاغوار الشمالية الى مدينة اربد: ٦٩-٥٩.

(٢) Birks and Sinclair, op. cit, pp. ٩١-٩٣

من قضايا ومشكلات خاصة تتعلق بالسكن والمعيشة الجماعية بين مجموعة الشباب من نوع واحد، وما يمكن ان ينجم عن ذلك من انحرافات.

٢- تؤدي الهجرة، والاعتماد على العمالة الوافدة الى تدهور في العمل اليدوي، والى تركيز السكان المحليين في قطاع الخدمات الحكومية ، وانشطة هامشية اخرى.

تقديرات حجم الهجرة العمالية الاردنية الى دول مجلس الخليج العربي

تتباين التقديرات والاحصاءات حول حجم الهجرة العمالية الاردنية الى الخارج، وبالذات الى دول الخليج العربي، وذلك تبعا لاختلاف الدراسات والجهات التي تقوم بها، وكذلك بسبب العلاقة الخاصة والمميزة بينهما. ولعل ابرز هذه التقديرات دراسة (بيركس وسنكلير) التي قدرت عدد الاردنيين والفلسطينيين العاملين في الدول العربية النفطية بحوالي ٢٦٥ الفا لسنة ١٩٧٠م^(١)، وكذلك دراسة الاحصاءات العامة التي قدرتهم بحوالي ٣٠٤٢ الف سنة ١٩٧٧م^(٢).

ومهما يكن من امر ، فان من الواضح والثابت ان الاردن اصبح يحتل مكانة مرموقة وبارزة في تصدير العمالة للخارج، وبالذات دول الخليج العربي، وان العمال الاردنية في منطقة الخليج حققت ارقاما عالية سواء في الارقام المطلقة أم النسبية، وانها تساهم بشكل فعال وملحوس في تلبية احتياجات هذه الدول ومشاريع التنمية فيها وسنعمد- لاعراض هذه الدراسة- تقديرات وزارة العمل ، مكتفين باختيار عدد مناسب من السنوات لبيان تطور حجم العمالة الاردنية وحركتها في الخارج ، وذلك وفقا لما هو وارد في الجدول رقم (٢) .

هذا وقد اظهر التعداد الاول للمساكن والسكان في الاردن الذي اجري لسنة ١٩٦١م ان حجم القوى العاملة الاردنية في الخارج بلغ ٤١ الف عامل، وان ٨٠% منهم يعمل في الدول العربية ، وان الكويت وحدها استحوذت على ثلثي هذه النسبة.^(٣) وقد ظلت الكويت في الواقع تحتل مكان الصدارة في استقبال الايدي العاملة الاردنية حتى مطلع

(١) Birks And Sinclair, op. cit. P.٣٤

(٢) الجمعية العلمية الملكية ، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الاردني: ٨٩/١.

(٣) عادل لطفي اسعد، البطالة والتشغيل في الاردن: ٩٣-٩٤

جدول رقم (٢)
تقديرات القوى العاملة الأردنية في الدول العربية لسنوات مختارة

السعودية	الكويت	قطر	عمان	البحرين	الامارات العربية	مجموع الدول الخليجية	مجموع الدول العربية	١ ÷
						(١)	(٢)	
١٨٠٦٥	٤١٤١٥	١٠٩١	-	١٣٥	-	٦٠٧٠٦	١٣٩٠٠٠	%٤٤
٦٨٠٠٠	٤٧٦٥٣	٢٠١٥	٥٠٨	٦٥٠	٧٢٠٥	١٢٦,٠٣١	٢٦١,٥٠٠	%٤٨
١٤٠٠٠٠	٧٥٠٠٠	٧٢٥٠	٦٥٠٠	٣٢٥٠	١٩٠٠٠	٢٥١,٠٠٠	٢٦١,٥٠٠	%٩٥
١٦٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٧٢٥٠	٥٥٠٠	٣٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٦٥,٧٥٠	٢٧١,٥٠٠	%٩٨
١٦٠٠٠٠	٨١٥٠٠	٨٠٠٠	٦٠٠٠	٣٠٠٠	١٠٥٠٠	٢٦٩,٠٠٠	٢٧٦,٠٠٠	%٩٧
١٦٠٩٣٠	٨١٠٠٠	٨٣٠٠	٦٠٠٠	٣٠٠٠	١٠٨٦٠	٢٧٠,٠٩٠	٢٧٧,٢٠٠	%٩٧

٢٣ - (١) وزارة العمل - التقرير السنوي ١٩٨٥م:

٢٨ - (٢) وزارة العمل - التقرير السنوي ١٩٨٧م:

١١٥ - (٣) وزارة العمل - مؤتمر المغتربين الأول ١٩٨٥م:

السبعينات، كما يظهر من الجدول رقم (٢)، حيث بلغ حجم الايدي العاملة الاردنية فيها حوالي ٤١ الف عامل مقارنة ب(١٨) الف للسعودية. وقد بدأت الصورة تتغير بعد ذلك، وخاصة في اعقاب الارتفاع الاول لاسعار البترول سنة ١٩٧٣م، حيث تراجعت الكويت الى المرتبة الثانية، واحتلت السعودية المرتبة الاولى ، وهي في اعتقادي نتيجة منطقية ومعقولة اذا ما اخذنا في الاعتبار ظروف كل من البلدين، وبالذات التباين في الحجم بينهما سواء من حيث السكان ام المساحة او الثروات بما فيها احتياطي البترول و انتاجه.

ويظهر الجدول السابق ايضا ان عقد السبعينات شهد زيادات مطردة وكبيرة في حجم الهجرة العمالية من الاردن الى دول الخليج، سواء بالارقام المطلقة ام النسبية، حيث زاد حجمها من حوالي (٦٠) الفا سنة ١٩٧٠م الى ١٢٦ الف ، والى ٢٥١ الفا في عامي ١٩٧٥م و ١٩٨٠م على التوالي. أي انها تضاعفت مرتين تقريبا خلال عقد واحد. كما زادت نسبة العمالة الاردنية في دول الخليج الى مستوى نظيرتها في مجموع الدول العربية من ٤٤% سنة ١٩٧٠م الى ٤٨% و ٩٥% لعامي ٧٥ و ١٩٨٠م على التوالي . الا ان معدلات الزيادة بدأت في التراجع في عقد الثمانينات ، وخاصة في النصف الثاني منه .

ويمكن ان تعزى الزيادة في حجم العمالة الاردنية في الخارج، وبالذات في دول الخليج الى عدة اسباب في طليعتها: زيادة فوائض عوائد البترول لدى هذه الدول، وخاصة في اعقاب ارتفاع اسعاره مرتين متواليتين في ١٩٧٣م و ١٩٧٩م، وبالتالي زيادة حجم الانفاق والاستثمار لدى هذه الدول ، وزيادة مشاريع التنمية فيها، علاوة على ارتفاع معدلات الاجور في دول الخليج مقارنة مع نظيرتها في الاردن.

ومن الناحية الاخرى، فان هبوط اسعار البترول في بداية الثمانينات، وبالتالي هبوط عائدات دول الخليج، كان السبب المباشر وراء تراجع معدلات الزيادة في الطلب على القوى العاملة الوافدة، ومنها الاردنية في النصف الثاني من الثمانينات كما اشرنا سابقا.

هذا، ومن المفيد هنا نورد بعض الارقام الحديثة لحجم العمالة الاردنية في بعض الدول الخليجية، التي امكن الحصول عليها من الجهات الرسمية في تلك البلدان، وهي على النحو التالي :

١- دولة الكويت: اظهرت اخر احصائية رسمية قدمت من وزارة الداخلية الكويتية ووردت الينا عبر القنوات الرسمية (المستشار العمالي، والسفارة الاردنية في الكويت، ووزارة الخارجية الاردنية) لسنة ١٩٨٩م ان اجمالي عدد الاردنيين المقيمين في الكويت قد بلغ ٢٥٥١٢٩ شخصا، وبلغ عدد اجمالي الاقامات منهم ١٢٨٣٥٨ وعدد الراققين ١٢٦٧٧١ شخصا، وقد توزعت الاقامات على النحو التالي :

٥٧	اقامة مؤقتة
٢٤ ٤٣٠	اقامة حكومية
٢٥ ٤٩٤	عمل وقطاع خاص
٨٩١	مزاولة نشاط
٤٠٤	خدم
٦٦ ١٠١	التحاق بعائل
٣٦٢	للدراصة
٦١٩	مصدر انفاق
١٢٨ ٨٥٣	مجموع الاقامات
١٢٦ ٧٧١	عدد المرافقين
٢٥٥ ١٢٩	المجموع الكلي

كما اظهرت التقارير الواردة ايضا ان عدد الطلبة في مراحل الدراسة المختلفة بلغ ٩٤٩٢٣ طالبا، وفي مراحل الدراسة الجامعية ١٧٥٦ طالبا. وعدد العاملين في القطاع الاهلي ٣٣٩١٤ وفي القطاع الحكومي ١٩٣٨١ .

٢-السعودية: اظهرت احصائية واردة من مكتب المستشار العمالي الاردني في السعودية سنة ١٩٨٩م ان تقديرات الاردنيين المتعاقدين للعمل في السعودية على النحو التالي:

السنة	عدد المتعاقدين الاردنيين بالسعودية (لأقرب الف)
١٩٧٠	١٨
١٩٧٥	٦٨
١٩٨٠	١٤٠
١٩٨٥	١٦٠
١٩٨٦	١٥٢
١٩٨٧	١٤٠
١٩٨٨	١٣٠

كما يقدر اجمالي الاردنيين العاملين مع اسرهم بحوالي ٢٥٠ الف شخص موزعين على النحو التالي: في المنطقة الوسطى (٦٠ الف)، والمنطقة الغربية (٤٠ الف)، والمنطقة الشرقية (٣٠ الف) .

كما بلغ عدد المتعاقدين منهم للعمل في وظائف حكومية ١٣٧٦٦ متعاقدًا موزعين على النحو التالي:

الوظائف التعليمية	١٠ ٤٧٥
الوظائف الصحية	١ ٥٢٤
الوظائف المتخصصة	١٨٥
الوظائف الفنية والحرفية	٥٩٠
الوظائف الادارية	١٦٣
الوظائف الاخرى/ متفرقة	٨٢٩
	١٣ ٧٦٦

٣- دولة قطر: ويقدر تقرير المستشار العمالي في قطر لسنة ١٩٨٩م حجم العمالة الاردنية في قطر بما يزيد على ١٠ الاف شخص، معظمهم من الخبراء والفنيين والاداريين واصحاب الاعمال، موزعين على النحو التالي:

٢٨٠٠	١- القطاع العسكري
٩٤٠	٢- وزارة التربية والتعليم
٢٣٥	٣- القطاع الصحي
٢٦٥	٤- البنوك والمصارف
٨٥	٥- شركات التأمين
١٧٠٠	٦- بعض الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة
٢٥٠٠	٧- موظفو القطاع الاهلي (الخاص)
	٨- قطاع اصحاب الاعمال (اصحاب مؤسسات
١٥٠٠	وشركات ومقاولات ومصالح تجارية مختلفة)

وتتمتاز العمالة الاردنية في قطر بأنها تشغل مواقع قيادية في القطاعين العام والخاص، نظرا لامتعتها بالكفاءة والخبرة العالية التي تؤهلها لذلك .

تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج

ذكرنا آنفا ان هجرة العمالة الاردنية للخارج تركت آثارا بارزة ايجابية مهمة، لعل في طليعتها زيادة تحويلات العاملين في الخارج والتي تركت آثارا واضحة على الاقتصاد ومجهودات التنمية الاردنية ، حيث تعتبر هذه التحويلات رافدا للعملة الاجنبية، وعاملا يساهم بشكل ملموس في تحسين اوضاع ميزان المدفوعات الاردني، وفي مجمل الناتج القومي، ورفع معدلات النمو الاقتصادي. ومن جهة اخرى ادت هذه التحويلات الى زيادة معدلات الانفاق الاستهلاكي ، واصبحت مصدرا من مصادر الضغوط التضخمية التي عانى منها الاردن في السبعينات .

وبين الجدول رقم (٣) تطور تحويلات الاردنيين العاملين بالخارج والمؤشرات المشتقة منها وتطورها خلال الفترة ٦٨-١٩٨٧م.

ويتضح منه ان قيمة هذه التحويلات ظلت محدودة ومتواضعة سواء بالارقام المطلقة ام النسبية حتى سنة ١٩٧٣م، حيث زادت هذه التحويلات من ٤١ مليون دينار سنة ١٩٦٨م الى ١٤٧ مليون دينار سنة ١٩٧٣م وزادت مساهمتها في الناتج القومي الاجمالي من ٢٥٪ الى ٣٤٪ لسنوات السابقة نفسها.

وفي السنوات التي اعقبت ارتفاع اسعار البترول سنة ١٩٧٣م تضاعفت قيمة التحويلات مرتين، وذلك خلال عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦م على التوالي، فزادت من ٢٤١٣ مليون سنة ١٩٧٤م الى ٥٣٢٥ مليون و ١٢٩٦١ مليون سنتي ١٩٧٥ و ١٩٧٦م . وبالمقابل زادت مساهمتها في الناتج القومي الاجمالي من ٨٦ الى ١٤٢٪ الى ٢٣٪ للسنوات نفسها على التوالي .

وقد حدث الشيء نفسه في الاعوام التي اعقبت ارتفاع اسعار البترول الثاني سنة ١٩٧٩م، فزادت هذه التحويلات من ١٨٠ مليون سنة ١٩٧٩م الى ٢٣٦ و ٣٤٠ مليون عامي ٨٠ و ١٩٨١م، وبلغت هذه التحويلات قمتها سنة ١٩٨٤م حيث بلغت ٤٧٥ مليوناً.

وقد واكبت هذه الزيادات المطلقة زيادات نسبية اخرى في مساهمة هذه التحصيلات في مجمل الناتج القومي، وقيمة المستوردات ، والانفاق على الاستهلاك الخاص، حيث وصلت هذه النسب لسنة ١٩٨٤م الى ٢٥٦٪، و ٣٢١٪، و ٣٤٦٪ على التوالي.

ومن جهة اخرى شكلت تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج رافدا مهما من روافد الاستثمار في الاردن، وقد اشارت احدى الدراسات^(١) الى ان حوالي ١٨٪ من هذه التحويلات تم استثمارها في شراء الاراضي والعقارات، ٣٩٪ في المشاريع الصناعية، و ٢٩٪ في المشاريع الزراعية. ويظهر الجدول رقم (٤) ان نسبة التحويلات الى التكوين الرأسمالي الثابت في الاردن قد زادت من ١٥٪ سنة ١٩٦٨م الى ٩٩٪ سنة ١٩٨٦م.

هذا وقد عمل الاردن على الدوام، من منطلق سياسته الثابتة في تدعيم وتعزيز علاقات التعاون والتكامل مع الدول العربية الشقيقة كافة على تنمية اوجه التعاون في مجالات العمل والعمال والتدريب المهني، وتم توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في هذا المجال، وكان ابرزها اتفاقيته مع عمان سنة ١٩٨٢م، ومذكرة التفاهم مع دولة الامارات العربية في العام نفسه. وكان ابرز ما تضمنته هذه الاتفاقيات، تنظيم تشغيل العمال الاردنيين في هذه البلدان، وتسهيل اجراءات انتقالهم، كما اكدت على اهمية تبادل المعلومات المتعلقة بسوق العمل للدول الاطراف، وتسهيل تحويل مدخرات العمال النقدية.

(١) الجمعية العلمية الملكية، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الاردني: ٣١-٣٤

جدول رقم (٤)

نسبة تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج الى التكوين الراسمالي الثابت لسنوات مختارة

البيان	السنة				
	١٩٦٨	١٩٧٣	١٩٧٦	١٩٨١	١٩٨٦
١- التحويلات	٤,١	١٤,٧	١٢٩,٦	٣٤٠,٨	٤١٤,٥
٢- التكوين الراسمالي الثابت	٢٧	٤٧,٢	١٣٨	٥٦٤,٨	٤١٩
٣- نسبة التحويلات الى التكوين الراسمالي	%١٥,١	%٣١,١	%٩٣,٩	%٦٠,٣	%٩٨,٩

المصدر : - البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية ١٩٨٩م

- الجمعية العلمية الملكية . دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الاردني، الجزء

الاول: جدول رقم (٣-١-١٦) ص ٣٣. دراسة قيد النشر.

التعاون الأردني الخليجي في مجال التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية دورا بارزا وحيويا في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وبالذات في تحديد معدلات التنمية وانماطها الهيكلية، ويتأثر اتجاه نطاق التنمية في أي بلد بالاحداث والسياسات الاقتصادية .

وبالرغم من ان الدولة تكون الوحدة السياسية للامة او المجتمع ، الا ان معظم الدول- من وجهة نظر اقتصادية- ما تزال ترتبط مع بعضها بعضا بوشائج قوية، مع ملاحظة ان هناك دولا قليلة مثل الولايات المتحدة، وروسيا والصين تستطيع ان تنسحب من الاقتصاد العالمي دون ان تترتب على ذلك اثار مدمرة لها .

هذا ولقد ساهمت عوامل عديدة ومختلفة في قيام علاقات تجارية بين الاردن ودول الخليج العربي، كان في طبيعتها:

(١) الموقع الجغرافي وعلاقات الجوار، وبالتالي سهولة النقل والمواصلات، وقلة الكلفة، وانخفاض المدة اللازمة لإيصال السلع المصدرة من مكان انتاجها الى اسواق استهلاكها وتصريفها، ويكتسب هذا العامل اهمية خاصة في حالة نقل السلع الزراعية والمواد الغذائية سريعة التلف مثل الخضروات والفواكة التي تصدرت قائمة السلع المصدرة الى دول الخليج.

(٢) ومن العوامل الاخرى المهمة: العلاقات السياسية والاقتصادية المميزة بين الاردن ودول الخليج العربي خلال العقود الماضية.

(٣) ومن جهة اخرى، فقد ساهمت حركة انتقال الايدي العاملة الاردنية الى دول الخليج العربي في زيادة الصادرات الاردنية اليها، وذلك نتيجة طلب الاردنيين العاملين فيها وميلهم نحو السلع الاستهلاكية الوطنية وخاصة الزراعية، وبالذات الخضار والفواكة.

(٤) كما ان الاتفاقيات التجارية المبرمة بين الاردن ودول الخليج سواء على شكل ثنائي، ام من خلال الاتفاقيات الجماعية العربية، اكدت اهمية تنمية المبادلات التجارية

جدول رقم (٥)

إجمالي قيمة الصادرات الأردنية إلى أقطار مجلس التعاون الخليجي للفترة ٦٠-١٩٨٧م بالدينار الأردني

السنة	السعودية	الكويت	البحرين	قطر	عمان	الأردن
١٩٦٠	٣٢٠٩٥٠	٤٦١٠٠٣	٣٢٨١	٣٧٦٩	-	-
١٩٦١	٣٨٨٢١٦	٥٠٠٩٠٢	١٧٧٤	٩٢٧٦	-	-
١٩٦٢	٤٣٩٤٥٦	٧٦٢٥٧٩	٢٩٢١	٢٦٥٢٩	٦٦	٦٦
١٩٦٣	٦٤٢٩٨٢	٧٨٩٠٧٨	٥٦٠	١٤٥٠٠	٨٣	٨٣
١٩٦٤	٨٩٣٤٩٧	٩٧٢٢٨٠	٨٠١٢	١٣٧٩١	-	-
١٩٦٥	٩٠٧٩٨٧	١٠٢٩١٣٧	٤٦٨٩	٢٠٥٥٧	-	-
١٩٦٦	٧٩٤٩٢٢	١٠٧٧٦٩٦	٢٧٤٦	٢٨٥٩٩	-	-
١٩٦٧	١٠٩٥٥١٦	١٧٣٠٥٣٤	١٨٨٥٠	٢٩٥٩٧	-	-
١٩٦٨	١٠٥٣٩٠٩٠	٢٣٨٥٤٩٩	٦٦٦٩٧	٤٢٢٩٤	-	-
١٩٦٩	١٠٥٧٨٩٣٥	٢١٣٢٠٥٧	١٥٧٨٢	٥٠٧٥٠	-	-
١٩٧٠	١٠٢٣٤١٣٧	١٣١٨٣٥٤	١٥٣١٥	٣٠٩٧٨	١٢٥	١٢٥
١٩٧١	٢٠٥٤٣١٢٢	١٢٣٤٩٠٠	٢٣٧٧٨	٥٤٥٠٢	-	-
١٩٧٢	٢٠١٤٠٠٥٠٢	١٠٦٨٥١٦٦	١٧٠٥٩٥	٨٩٨٣٨	١٩٧	١٩٧
١٩٧٣	٢٠٥٦٠٠٠٠٠	١٠٥٧٢٧١٦	٣٩٠٣٦٢	١٢٣٠٣٠٥	٥٠٣٨٥	٥٠٣٨٥
١٩٧٤	٥٠٤٠٣٣٦٢	٢٠٧٧٧٢٦٥	٣١٠٦٤٤	١٤٧٥٠٦	٢٢١٠٠٩	٢٢١٠٠٩
١٩٧٥	٤٠٧٦١٠٢٥	٢٠٣٩٢٨١٦	٧٥٠٤٣١	١٤٦٠٦٣٦	٣٨٠١٩	٣٨٠١٩
١٩٧٦	٧٠٤٦٦٤٣٨	٣٠٢٨١٠١٢	٧١٨٠٤٠٩	٣٦٣٥٣١	٨٦٨٦٣	٨٦٨٦٣
١٩٧٧	١٥٠٩٠٥١٧	٢٠٧٩٥٩٥٥	٨٠٣٠١٨٨	٣٥٥١٧٩	٧٤٠٩٢	٧٤٠٩٢
١٩٧٨	١٧٦٩٢٢٤	٤٠٢١٠٠٧٧٧	١٠٥٠٣٢٦	٤٥٥٠٩٧٦	٤٠٩٥٦٥	٤٠٩٥٦٥
١٩٧٩	١٩٠٣٧١٠٧٨٠	٤٤٣٦٠٥٤٠	١٧٨٠٣٤٩	٨٧٨٠٦١٤	٣٤٧٠٧٣٠	٣٤٧٠٧٣٠
١٩٨٠	١٩٠٧١٧٠٧٧٩	٥٠٣٤٢٠٨١٥	١٣٢٠٤٨٨	٧٣٤٠٠٩٩	٢٩٩٠٨١٥	٢٩٩٠٨١٥
١٩٨٠	٢٠٠٨٨١٠٨٩٤	٦٨١٢٥٢٦	٢٢٨٦٣٨	٨٧٢٠٩٨٢	٢٠١٠٥٤٦	٢٠١٠٥٤٦
١٩٨٢	٢٧٠٢٥٠٤٧٠	٦٠٧٢٦٠٣٦٥	١٨٢٠١٤٥	١٠٣١٠٠٥٨٦	١٨٢٠٢٠٠	١٨٢٠٢٠٠
١٩٨٣	٣٥٠١٢٠٤٧٦	١٠٠٤٥٣٠٥٥٥	٤٣٧٠٢٥٧	٢٠٤٦٥٠٥٢٧	١٧٩٠٥٦٤	١٧٩٠٥٦٤
١٩٨٤	٣٨٠٦٥٨٠٧٩٥	١٠٠٣٩٣٠٤١٦	٥٠١٠٢٧٢	٢٠٠٨٨٠٧٤٤	٢٤٠٠٦٩١	٢٤٠٠٦٩١
١٩٨٥	٣٩٠٠٨٣٠٤٦٠	٧٠٧٣٤٠٢٩٨	١٠٠٧٦٠٩١٧	١٠٧٣٣٠٧٦٦	٣٦٣٠٦٢٤	٣٦٣٠٦٢٤
١٩٨٦	٢٧٠٨١٧٠٠٤٦	٨٠٨١٢٠٦٣٠	١٠٨٥٩٠١٩٤	١٠٤٥٤٠٩٢١	١٨٨٠٥٦٨	١٨٨٠٥٦٨
١٩٨٧	٢٦٠٢٠٤٤٦٤	٨٠٦١٣٠١٠٩	١٠٩٠٥٠٢٧	١٠٣٥٥٠٦٠٧	٣٥٠٠١٧	٣٥٠٠١٧

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية للتجارة الخارجية للسنوات ١٩٦٠-١٩٨٧م

وتوثيق التعاون الاقتصادي بينها وساهمت فعلا في زيادة حركة المبادلات التجارية وتمييزها. وسوف نستعرض في هذا الفصل تطورات التجارة الخارجية بين الاردن ودول الخليج العربي خلال العقود الاخيرة ، واهم السلع والمواد او مجموعات السلع التي يتم مبادلاتها، وذلك على النحو التالي:

اولا: الصادرات:

ويظهر الجدول رقم (٥) اجمالي قيمة الصادرات الاردنية الى دول الخليج العربي للسنوات ١٩٦٠-١٩٨٧م، مفصلة حسب البلدان، ويتضح منه ان حجم هذه الصادرات قد نما باطراد خلال السنوات ١٩٦٠-١٩٨٤م، حيث زادت قيمتها من ٧٨٩ ألف دينار سنة ١٩٦٠ الى ٥٥٣ مليون دينار سنة ١٩٨٤م، ولكنها عادت وتراجعت في السنوات الثلاث التالية مباشرة. وقد شهدت فترة السبعينات واول الثمانينات اكبر معدلات للنمو مقارنة بعقد الستينات.

ويظهر الجدول رقم (٦) ايضا ان الصادرات الاردنية الى دول الخليج العربي حافظت على اهميتها النسبية ثابتة تقريبا مقارنة بالصادرات الاردنية الى الدول العربية، والى اجمالي الصادرات، وذلك ضمن اطار محدود من الذبذبات الهامشية صعودا وهبوطا.

وانها ظلت تشكل خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٨٤م حوالي ٣/١-٢/١ الصادرات الاردنية الى الدول العربية و ٥/١ - ٣/١ اجمالي الصادرات الكلية، وان نسبتها الى الصادرات العربية تراوحت من ٢٩% لسنة ١٩٨١م الى ٥٩% لسنة ١٩٧١م، بينما تراوحت نسبتها الى اجمالي الصادرات من حوالي ١٩% لسنة ١٩٨١م الى ٤٤,٩% لسنة ١٩٧١م، باستثناء بعض الاعوام الاخيرة حيث انخفضت النسبة عن ٢٠% عام ١٩٧١م الذي كان عاما مميزا من حيث نمو الصادرات الى دول الخليج سواء بالارقام المطلقة ام النسبية.

كما يظهر الجدول السابق ان الكويت ظلت في موقع الصدارة من حيث قيمة الصادرات اليها، وذلك حتى سنة ١٩٦٩م، وجاءت السعودية في المرتبة الثانية وقطر في

جدول رقم (٦)

التجارة الخارجية بين الاردن ومجلس التعاون الخليجي للفترة ١٩٦٠-١٩٨٨م

النسبة من اجمالي الواردات من	الدول العربية	النسبة من اجمالي الصادرات الى		الميزان التجاري	نسبة الصادرات الى الواردات %	الواردات	الصادرات	السنة
		الاجمالي العام	الدول العربية					
٥,٣	٢٦,٥	٢٢,٧	٣٧,٢	(١٤٩٠,٣٨٨)	٣٥	٢٢٧٩٣٩١	٧٨٩٠٠٣	١٩٦٠
٣,٣	١٩,٥	٢١,١	٣٤,٣	(٤٩٦٣٢٢)	٦٤,٤٦	١٣٩٦٥٩٠	٩٠٠,٢٦٨	١٩٦١
٢,٩	١٦,٩	٢٥	٣٥,٨	(٨٥٣٨٧)	٩٣,٥٢	١٣١٧٢١٩	١٢٣١٨٣٢	١٩٦٢
٣,٤	١٥,٣	٢٦,٢	٣٥,٨	(٢٩١٤١١)	٨٣٢٤	١٧٣٩٠,٨٧	١٤٤٧٦٧٩	١٩٦٣
٣,٧	٢٠,٦	٢٦,٩	٤٠,٥	(٧٤٠,٣٩)	٩٦٢٣	١٩٦٢١٩٠	١٨٨٨١٥١	١٩٦٤
٣,٨	٢٠,٤	٢٥,٣	٣٦,٦	(١٧٧٨٦١)	٩١,٦٩	٢١٤٠,٢٧٦	١٩٦٢٤١٥	١٩٦٥
٣,٦	١٨,٧	٢١,٧	٣٣,٧	(٥٩٥٥١)	٧٧,٣٠	٢٤٦٤٨٤٢	١٩٠٥٢٩١	١٩٦٦
٤	٢٠,٦	٢٨,٩	٤٤,٤	٧٠٥٧٠,٣	١٣٢,٣٤	٢١٨٢٣٨٤	٢٨٨٨٠,٨٧	١٩٦٧
٣,٨	١٩,٨	٣٣,٢	٤٩,٢	٨٥٣٤٧٩	١٨٥,٤٧	٢١٩٠,٢٨٤	٤٠,٤٣٧٦٣	١٩٦٨
٣,٥	١٨,٣	٣١,٦	٤٤,٣	١٣١٧٦٢	١٤٢,٩٢	٢٦٣٦٧١١	٣٧٦٨,٤٧٣	١٩٦٩
٤	١٩	٢٩,١	٣٧,٨	١٥٠,٦٠٩	١٠٥,٨٨	٢٥٦٢٥٦٠	٢٧١٣١٦٩	١٩٧٠
٦	٢٦	٤٤,٩	٥٩,٣	(٣٣٣٠,٦٨)	٩٢,٢٥	٤٢٩٥٤٩٤	٣٩٦٢٤٢٦	١٩٧١
٤	٢٢	٣١,٥	٤٣,٢	٣٩٣٠,٤١	١١٠,٩٩	٣٥٧٧٩٧٣	٣٩٧١٠,١٤	١٩٧٢
٣	١٧	٣١,٠	٤٢,٦	٧٢٥٣٥٤	١٢٠,٠٧	٣٦١,٤٦٣٠	٤٣٣٩٩٨٤	١٩٧٣
٣	١٦	٢٢,٥	٤٧,٢	٤٧٣٧٥٢٥	٢١٤,٤٥	٤١٣٩٥٥٥	٨٨٧٧٠,٨٠	١٩٧٤
١٠	٥١	١٩,٢	٤٥,٩	(١٥٨٢٢٠,٨٩)	٣٢,٩٩	٢٣٦١٢٠,١٦	٧٧٨٩٩٢٧	١٩٧٥
١٠	٥٧	٢٤,٤	٥٠,٧	(٢٢٧٢٩٣٦)	٣٤,٧٦	٣٤٨٣٧٣٦٤	١٢١٧٩٢٨	١٩٧٦

تتابع جدول (٦)
التجارة الخارجية بين الأردن ومجلس التعاون الخليجي للفترة ١٩٦٠-١٩٨٨م

النسبة من اجمالي الواردات من الاج	الدول العربية	النسبة من اجمالي الصادرات الى		الميزان التجاري	نسبة الصادرات الى الواردات %	الواردات	الصادرات	السنة
		الاجمالي العام	الدول العربية					
٨	٥٢	٣١,٩	٥٣,٤	(١٨٦٣٢٥٢٤)	٥٠,٨٠	٣٧,٨٧٣,١٤٧	١٩,٢٤٠,٦٢٣	١٩٧٧
١٠	٥٢	٣٧,٧	٥٦,٨	(٢٠٤٦٤٥٢٢)	٥٤,١٨	٤٤,٦٦٥,٨٨١	٢٤,٢٠١,٣٥٩	١٩٧٨
١٢	٦٣	٣٢,٥	٤٨,٢	(٤٣٢٤٦٩٣٢)	٣٨,٢٧	٧٠,٠٥٢,٨٢٥	٢٦,٨٠٥٨٩٣	١٩٧٩
١٦	٧٧	٢٣,١	٣٨,١	(٨٧٠٧٧٣٣٥)	٢٤,١٦	١١٤,٨٧٣,٦٥٢	٢٧,٧٤٦,٣١٧	١٩٨٠
١٧	٨٣	١٨,٨	٢٧,٨	(١٤٤٩٧٠٧٧٢)	١٨,٠٠	١٧٦,٧٩٠,٣٨١	٣١,٨١٩,٦٠٩	١٩٨١
٢٠	٨٧	٢١,٥	٣٢,٤	(١٩٤٧٠٠٥٧٠)	١٧,٠٢	٢٣٤,٦٢٧,٧٨٨	٣٩,٩٢٧,٢١٨	١٩٨٢
١٩	٨٤	٣٣,٤	٦١,٥	(٢٠٧٤٤٨٦٩٢٥)	٢,٥١	٢١٢,٨٠٠,٧٣٢	٥٣,٥١٣,٨٠٧	١٩٨٣
٢٠	٨٨	٢١,٢	٤٢,٢	(١٥٩٨٠٢٩١٢)	٢٥,٧٢	٢١٥,١٣٦,٢٦٢	٥٥٣٣٣٥٠	١٩٨٤
١٦	٦٣	٢١,١	٤١	(١١٣٤٣٠٢١٦)	٣٢,٢٠	١٦٧,٣١١,٢٥٩	٥٣٨٨١٠٤٣	١٩٨٥
٧	٣٤	١٩,٩	٤٤	(١٣٠٩٦٢٧٨)	٧٧,٤٢	٥٨,٠٠٢٩٨٦	٤٤٩١٠٧٠٨	١٩٨٦
١١	٤٣	١٧,٤	٣٢,٣	(٥٨,١٢١٩,٨٣)	٤٢,٧٧	١٠١٤٠٠,٢٣٩	٤٣,٢٨٩,٢٥٦	١٩٨٧

المصدر : البنك المركزي الأردني. بيانات احصائية سنوية، مرجع سابق
البنك المركزي الأردني: النشر ة الاحصائية الشهرية، مرجع سابق
والنسبت تم احتسابها من قبل الكاتب
الإشارة بين () تعني الإشارة بالسالب.

المرتبة الثالثة.

ومع بداية السبعينات بدأت السعودية تحتل مكان الصدارة وزادت الصادرات اليها من حوالي ٢٥ مليون في ١٩٧١م الى حوالي ٣٩ مليون دينار في ١٩٨٥م، أي انها تضاعفت حوالي عشر مرات خلال هذه الفترة، ومع ان الكويت ظلت في المرتبة الثانية، الا ان الصادرات اليها لم تتم بالمعدلات السابقة نفسها الى السعودية، وقد بلغت اعلى قيمة صادرات اليها حوالي ١٠ ملايين دينار، وذلك خلال عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤م على التوالي.

ويوضح الجدول رقم (٧) ان نسبة الصادرات الاردنية الى دول الخليج العربي خلال الفترة ١٩٦٤-١٩٨٦م قد تراوحت ما بين ١-٣% من اجمالي الناتج القومي بسعر السوق، وان نصيب الفرد الاردني منها خلال الفترة نفسها قد تراوح ما بين ١٨ دينار سنة ١٩٦٦م الى (٢٠) ديناراً سنة ١٩٨٥م.

ومن جهة اخرى فقد احتلت المواد الغذائية وبالذات الخضار والفواكة (كالبندورة والبرتقال والبادنجان واللحوم) مكان الصدارة في الصادرات الاردنية الى دول الخليج العربي، وتلاها في المرتبة الثانية مجموعة المواد الكيماوية^(١).

ولبيان الأهمية النسبية للصادرات السلعية الى دول الخليج يمكن الاكتفاء بتحليل الجداول الاحصائية المتعلقة بها للسنوات الاخيرة من عقد الثمانينات ، فيتضح من الجدول رقم(٨) ان الصادرات من المواد الغذائية كانت تشكل خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧م حوالي ٣٠-٥٠% من اجمالي الصادرات الى دول الخليج، بينما شكلت الصادرات من المواد الكيماوية حوالي ٢٥-٣٣% من اجمالي الصادرات.

ثانياً: المستوردات:

يظهر الجدول رقم (٩) اجمالي قيمة المستوردات الاردنية من دول مجلس التعاون

جدول رقم (٧)

بعض مؤشرات التجارة الخارجية الاردنية مع دول مجلس التعاون الخليجي للفترة
١٩٦٤-١٩٨٧م

النسبة من الناتج القومي الاجمالي			نصيب الفرد بالدينار			المؤشر
الصادرات	الواردات	التجارة الخارجية	الصادرات	الواردات	التجارة الخارجية	السنة
١,١٨	١,٢٢	٣,٨٧	١,٩٠	١,٩٧	٢,٤٠	١٩٦٤
١,٠٩	١,١٩	٣,٩٩	١,٩١	٢,٠٨	٢,٣٨	١٩٦٥
١,٠٣	١,٣٣	٤,١١	١,٧٩	٢,٣٢	٢,٣٦	١٩٦٦
٢,٠٣	١,٥٣	٣,٧٢	٢,١٢	١,٦٠	٣,٥٥	١٩٦٧
٢,٤٣	١,٣٢	٤,٤٢	٢,٨٧	١,٥٥	٣,٧٥	١٩٦٨
١,٩١	١,٣٤	٤,٦٦	٢,٨٥	١,٨١	٣,٢٥	١٩٦٩
١,٤٥	١,٣٧	٣,٥٠	١,٨٠	١,٧٠	٢,٨٢	١٩٧٠
١٢,٠	٢,١٥	٥,٢٩	٢,٥٤	٢,٧٥	٤,١٥	١٩٧١
١,٨٠	١,٧٠	٤,٦٧	٢,٤٦	٢,٢١	٣,٥٠	١٩٧٢
١,٨٠	١,٥٠	٤,٧٥	٢,٥٩	٢,١٦	٣,٣٠	١٩٧٣
٣,١٨	١,٤٨	٧,٥١	٥,١٢	٢,٣٩	٤,٦٦	١٩٧٤
٢,٠٧	٦,٢٨	١٧,٣٤	٤,٣٠	١٣,٠٤	٨,٣٥	١٩٧٥
٢,١٥	٦,١٩	٢٤,٨٥	٦,٤١	١٨,٤٤	٨,٣٤	١٩٧٦
٢,٩١	٥,٧٣	٢٨,٩٧	٩,٧٦	١٩,٢١	٨,٦٤	١٩٧٧
٣,١٠	٥,٧٢	٣٣,٤٧	١١,٧٦	٢١,٧١	٨,٨٢	١٩٧٨
٢,٩١	٧,٦٠	٤٥,٤١	١٢,٥٧	٣٢,٨٤	١٠,٥١	١٩٧٩
٢,٣٣	٩,٦٥	٦٤,٢٧	١٢,٥١	٥١,٧٦	١١,٩٨	١٩٨٠
٢,١٥	١١,٩٢	٩٠,٤٢	١٣,٧٩	٧٦,٦٣	١٤,٠٧	١٩٨١
٢,٢٥	١٤,٢	١١٤,٤٣	١٦,٦٤	٩٧,٧٩	١٦,٢٧	١٩٨٢

تابع جدول (٧)

بعض مؤشرات التجارة الخارجية الاردنية مع دول مجلس التعاون الخليجي للفترة
١٩٦٤-١٩٨٧م

النسبة من الناتج القومي الاجمالي			نصيب الفرد بالدينار			المؤشر
الصادرات	الواردات	التجارة الخارجية	الصادرات	الواردات	السنة	
٣,٠٢	١٢,٠٢	١٠٦,٧٥	٢١,٤٥	٨٥,٣	١٩٨٣	١٥,٠٤
٢,٩٨	١١,٦١	١٠٤,٢٢	٢١,٣٢	٨٢,٩٠	١٩٨٤	١٤,٥٩
٢,٨٦	٨,٨٩	٨٢,١١	٢٠,٠	٦٢,١١	١٩٨٥	١١,٧٥
٢,٣٤	٣,٠٢	٣٦,٨١	١٦,٠٦	٢٠,٧٥	١٩٨٦	٥,٣٦
٢,٣٠	٥,٤٣	٤٩,٩	١٤,٩	٣٥,٠٠	١٩٨٧	٧,٧

المصدر:

تم احتساب هذه النسب من قبل الباحث، بالاعتماد على الاحصاءات السابقة،
المأخوذة من البنك المركزي المرجع السابق.

جدول رقم (٨)
الصادرات الاردنية الى دول مجلس التعاون الخليجي
(بالالف دينار)

١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	التصنيف
٤٣,٣٤٨	٥٣,٨٨٠	٥٦,٨٥٩	٥٣,٥١٤	٣٩,١٦٤	٣٠,٩٥٧	٢٧,٣٩٠	المجموع
٢١,٨٥٩	٢٥,٧٨٠	٢٨,٧٨١	٢٩,٨٢٨	٢١,٥٤٤	١٣,٩٤٧	١٠,٠٣٤	١. المواد الغذائية والحيوانات الحية
١,٣٠٧	١,٢٦٠	١,٤٠٤	١,٢٠٤	١,٠٧٦	٨٤٧	١,٥٥٧	٢. المشروبات والتبغ
٢,٧٧٥	٢٤٢	٩٩٧	٤٣٣	٣٣١	١,٤٣٥	٢٨١	٣. المواد الخام غير الصالحة للاكل عدا المحروقات
٠	٠	٠	٥	١	٠	٠	٤. الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة
١,٠٥١	٢١٦	٩٠٦	٩٧٢	٥١٨	١,٠٤٦	٨١٨	٥. زيوت وشحوم حيوانية ونباتية
١٠,٨٦٥	١٠,٧١١	٩,٦٤٦	٧,٨٥٩	٧,٥٤٠	٥,٨٤٩	٤,٤٣٠	٦. مواد كيميائية
٣,٠٤٦	١١,٣٣٢	١١,٣٨٦	٨,٨٧٧	٦,١٥٠	٦,٢١٢	٧,٩٦٩	٧. بضائع مصنوعة مصنفة حسب المادة
٥٦٩	٦٢١	١,٠٨٥	١,١٤٦	٥٥٨	٤١١	٥٧٨	٨. آلات ومعدات النقل
١,٨٣٨	٣,٧٤٠	٢,٦٥٣	٣,١٩٠	١,٤٤٤	١,٢١٠	١,٧٠٩	٩. مصنوعات متنوعة
٣٨	٧٨	٠	٠	٢	٠	١٤	١٠. مواد غير مصنفة

المصدر: البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، المجلد الخامس والعشرون، العدد ٥ ايار ١٩٨٩م.

الخليجي للسنوات ١٩٦٠-١٩٨٧م حسب البلدان والسنوات.

ويتضح منه ان الاتجاه العام للمستوردات خلال الفترة السابقة كان نحو السعودية على الدوام مع بعض الذبذبات البسيطة في بعض السنوات، ويلاحظ ان معدلات النمو خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٧٤م كانت معتدلة وبطيئة، حيث تراوحت قيمة هذه المستوردات بين ١,٣١٧ مليون سنة ١٩٦٢م الى ٤ر٣ مليون سنة ١٩٧١م، اما الفترة اللاحقة ٧٥-١٩٨٢م فقد حققت قفزات عالية في معدلات زيادتها ونموها، حيث زادت دفعة واحدة من ٤ر٢ مليون سنة ١٩٧٤م الى ٢٣ر٦ مليون سنة ١٩٧٥م، ثم الى ٣٤ر٨ مليون، ٣٧ر٨ مليون ، و ٤٤ر٦ مليون و ٧٠ مليوناً في السنوات ٧٦-١٩٧٩م التي اعقبت ذلك، ويمكن ان يعزى ذلك بطبيعة الحال الى ارتفاع اسعار البترول سنة ١٩٧٣م.

وقد حققت قفزة اخرى عالية في السنوات التي اعقبت ارتفاع اسعار البترول للمرة الثانية سنة ١٩٧٩م، فزادت المستوردات من (٧٠) مليوناً سنة ١٩٧٩م الى ١١٤,٨ مليون سنة ١٩٨٠م، ثم الى ١٧٦,٨ مليون، ثم ٢٣٤,٦ مليون في السنوات ١٩٨١م، ١٩٨٢م، الا انها نتيجة انخفاض اسعار البترول في السنوات التي اعقبت ذلك عادت للانخفاض من جديد الى مستويات اقل، فهبطت الى ٢١٥ مليوناً سنة ١٩٨٤م، والى ١٦٧ مليوناً، ثم ٥٨ مليوناً في عامي ٨٥ و١٩٨٦م على التوالي، وارتفعت مرة اخرى سنة ١٩٨٧م الى ١٠١ مليون، وذلك نتيجة عودة اسعار البترول الى الاستقرار عند مستويات اعلى.

وهكذا فانه يمكن القول ان اتجاه المستوردات الاردنية من دول الخليج العربي قد تأثرت بشكل رئيسي بالمستوردات البترولية وتطور اسعارها خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، وهي نتيجة متوقعة، ذلك ان مادة البترول تنصدر قائمة المستوردات الاردنية من دول الخليج ، ويصدق هذا القول ايضا على حجم المستوردات الاردنية من السعودية وقيمتها، والتي تعتبر هي المورد الرئيسي والوحيد لمادة البترول للاردن، وذلك عبر خط الانابيب الوحيد (التابلاين) الذي يربط الاردن بالسعودية.

وتأتي الكويت في المرتبة الثانية بعد السعودية من حيث حجم المستوردات الذي ظل متواضعا ومحدودا، ولم يتجاوز في معظم السنوات المليون دينار، وقد تجاوز المليون

دينار لأول مرة خلال سنة ١٩٨٢م، ولكنه حقق قفزة عالية سنة ١٩٨٧م حيث وصل الى ١٦٩ مليون.

وجاءت قطر في المرتبة الثالثة، اما الدول الخليجية الاخرى فيتضح من الجدول رقم (٩) ان المستوردات منها لم تبدأ بصفة مستمرة الا منذ سنة ١٩٧٥م تقريبا.

وجدير بالذكر هنا ايضا ان الاهمية النسبية للمستوردات من دول الخليج بالنسبة الى اجمالي المستوردات من الدول العربية، واجمالي المستوردات الاردنية قد اتبعت في تطورها ونموها نسقا مشابها وموازيا تماما لنسق نموها السابق بالارقام المطلقة، حيث تراوحت اهميتها النسبية بالنسبة للمستوردات من الدول العربية ما بين ١٦-٢٦٪ وبالنسبة للمستوردات الاجمالية ٣-٦٪ خلال الفترة الاولى ٦٠-١٩٧٤م، ولكن في المرحلة الثانية ٧٣-١٩٧٩م حققت قفوة كبيرة فارتفعت اهميتها النسبية للمستوردات من الدول العربية الى معدلات تراوحت ما بين ٥١-٦٣٪ بالنسبة للمستوردات من الدول العربية، والى حوالي ٨-١٢٪ من اجمالي المستوردات، كما قفزت في المرحلة الثالثة من ١٩٨٠-١٩٨٤م الى مستويات جديدة اعلى (٧٧-٨٨٪) بالنسبة للمستوردات من الدول العربية، وبين ١٦-٢٠٪ بالنسبة للمستوردات الاجمالية.

اما السنوات التالية (بدءاً من ١٩٨٦م) فقد شهدت تراجعاً نسبياً واضحاً وصل الى ٣٤٪ من المستوردات العربية و ٧٪ من المستوردات الاجمالية لسنة ١٩٨٦م، وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٦).

ويظهر الجدول (٧) ان معدل المستوردات الاردنية من دول الخليج خلال الفترة الاولى ٦٤-١٩٧٤م لم يتجاوز ال ٣٪ من قيمة الناتج القومي الاجمالي، ولكنها بدأت ترتفع تدريجياً بعد ذلك، حيث وصلت الى ٢٨٪، ثم ٦٥٪، ثم ١٤٪ في السنوات ٧٥، ٨٠، ١٩٨٢م على التوالي، ولكنها عادت الى التراجع بعد ذلك حيث هبطت الى ٣٪ سنة ١٩٨٦م.

وبدأ نصيب الفرد من المستوردات الاردنية من دول الخليج، بداية متواضعة حيث لم تتجاوز الدينارين في الستينات واول السبعينات، ولكنها بدأت تزداد بعد ذلك نتيجة ارتفاع اسعار البترول في السبعينات، حيث بلغت ٩٧ر٨ دينار لسنة ١٩٨٢م، ولكنها هبطت من جديد سنة ١٩٨٦م الى حوالي ٩٢ ديناراً كما هو واضح في جدول

جول رقم (٩)

اجمالي قيمة الواردات الاردنية من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة ٦٠-١٩٨٧م (بالدينار الاردني)

الدولة	مجموع الدول العربية	مجموع دول مجلس التعاون	الامارات العربية	عمان	قطر	البحرين	الكويت	السعودية	السنة
١٩٦٠	٨٥٩١٢٠٩	٢٢٧٩٣٩١	-	-	٨٤٥	٣٣٩٩٥	٢٩٦٥	٢٢٤١٥٨٦	١٩٦٠
١٩٦١	٧١٢٦٩٨١	١,٣٩٦,٥٩٠	-	-	-	٣٠	١٥٠,٤٢١	١٢٤٦١٣٩	١٩٦١
١٩٦٢	٧٧٦٦٥٩٩	١,٣١٧,٢١٩	-	١٢	-	-	٤٠٩٧	١٣١٣١١٠	١٩٦٢
١٩٦٣	١١٣٨٠,٧٧٤	١,٧٣٩,٠٨٧	-	-	١٤٤٤	٣٠	٤٧١٠	١٧٣٢٩٠٣	١٩٦٣
١٩٦٤	٩٥٤٧٠,٥٥	١,٩٦٢,١٩٠	-	٥٩	١٠	-	٦٨٠,٣	١٩٥٥٣١٨	١٩٦٤
١٩٦٥	١٠,٤٩٥,٥٥١	٢,١٤٠,٢٧٦	-	-	-	-	٥٤٧٦	٢١٣٤٨٠٠	١٩٦٥
١٩٦٦	١٣١٨٢٤٣٤	٢,٤٦٤,٨٤٢	-	-	٤١٠	-	٧٨٢٣٢	٢٤٣٦٢٠٠	١٩٦٦
١٩٦٧	١٠,٥٦٦١٢٦	٢,١٨٢,٣٨٤	-	-	١٥٠	-	٣,٠٥٩	٢١٥١٦٤٤	١٩٦٧
١٩٦٨	١١٠,١٤٧,١٣٠	٢,١٩٠,٣٨٤	-	-	٤٠	-	٨٨٢١٨	١٨٦٦٨١٨	١٩٦٨
١٩٦٩	١٤٣,٨٦٩,٣	٢,٦٣٦,٧١١	-	-	-	-	٦٩٤٣	٧١,٨٦٩,٦٨	١٩٦٩
١٩٧٠	١٣١,٦٣٨,٦	٢,٥٦٢,٥٦٠	١٠	-	-	٢٠٠	١٢٢٢٨	٢٥٤٣١٢٢	١٩٧٠
١٩٧١	١٦٧,٥٩,٥٠	٤,٢٩٥,٤٩٤	٣٦٥	-	١٠٣	-	٢٢٥٠,٤	٢٢٥٢٢	١٩٧١
١٩٧٢	٢١,٨١٧,٣٥٣	٣,٥٧٧,٩٧٣	١٤٠	-	-	٧٠٠	٧٧٠,٧٠١	٣٢٨٠,٥٥	١٩٧٢
١٩٧٣	٢٦,٥٧٩,٢٩٣	٣,٦١٤,٦٣٠	٢٠٠	-	١٦٥	-	١٨٧٠,٢	٣٤٨٨,٢٦٨	١٩٧٣
١٩٧٤	٤٦,٣٢٢,٤١٧	٣,٦٦١,٢٠١	٢٨٣	-	-	-	٤٤٦٥٥٦	٦,٣٧٨,٢٦٨	١٩٧٤
١٩٧٥	٦٠,٨٥١,٢٤٦	٣,٤٨٣,٣٦٤	١٠,٣٢	٢٥	٧٥٩٤	١٠٠	٦٩٨,١٦	٢٢٩,٥٧١	١٩٧٥
١٩٧٦	٧٥٠,٦٩٧,٨	٣,٧٨٣,١٤٧	٣,٨٥٠,١	٨٧٢٠	١٨٥٠	٧٨٧,١	٧٨٦,٣٧	٣٤٤٦,٥٥٠	١٩٧٦
١٩٧٧	٨٦٥,٦٣١,٨	٤,٤٦٦,٥٨١	١١٥٠,٧٧٠	٨٧٥١٦	٢,٥٥١	٧٧٦	١١١١٦	٤٣٨٧,٤٤٣	١٩٧٧
١٩٧٨	١١٠,٢٤٧,٦٤٣	٧,٠٠٢,٨٢٥	٩٤٣٦٥	٧٦٩٦٢	١١٩,٠٤	٤٤٢١	٧٢٣,٦٣	٦٩١,٤١٠	١٩٧٨
١٩٨٠	١,٤٩٢,٨٢١,٨	١١,٤٨٣,٦٥٢	٧٨٧١٩	٤٤٠٠	٤٢٦١	٧٦٠٠	٦,٥٠١١	١١,٤١٢,٦٦١	١٩٨٠
١٩٨١	٢١٣,٥٤١,٤٧	١٧,٦٧٩,٣٨١	٨,٩١٢,٢	٣,٥٧٣	٣٤٣٢	٢,٩٣٣,٨	٥١٧,٢٩٧	١٧,٥٧٨,٢١٩	١٩٨١
١٩٨٢	٢,٩٧٧,٦٩٢	٢٣,٤٦٧,٧٨٨	٥,٤٨١,٦	١٦,٢٨٩	٣٣٣٠	٢٧٦١	١٠,٤٦٣,٨	٢٣,٤٧٥,٢٤٤	١٩٨٢

تابع جدول (٩)
اجمالي قيمة الواردات الاردنية من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة ٦٠-١٩٨٧م
بالدينار الاردني

الد	مجموع الدول العربية	مجموع دول مجلس التعاون	الامارات العربية	عمان	قطر	البحرين	الكويت	السعودية	السنة
٠	٢٥٣٦٨٧٣٩٣	٢١٢٨٠٠٧٣٢	٢١٢٧٠٧	٦٢٥	٨٢٤٥٧٧	٣٤٨٨٣	٧٦٤٦٨٤	٢١٠٩٦٣٢٥٦	١٩٨٣
٠	٢٤٤٦٦٧٤٦١	٢١٥١٣٦٢٢٢	٩٧١٩٦٠	٣٩٢٤	٢٠٢٩٤٥٧	٢٤٢٤٩	٣٣٣٣٦٦٤	٢٠٨٧٧٣٥٠٨	١٩٨٤
٠	٢٦٣٥٦٢٣٤٦	١٦٧٣١١٢٥٩	١٤١٨٢٤١	٥٣٧٨٦٠	٢٣٠٩٨٠٩٨	١١٠٠٥٠	٢٨٩٢٩٥٩	١٥٩٠٥٨٠٥١	١٩٨٥
٠	١٧٠٢٢٠٠٤٥	٥٨٠٠٦٩٨٦	١٧٦٩٢٩٠	٣٠٢٠٢١	٢٢٣٥٢٤٦	١٦٣٠٣٢٩	٢٤٠٠١٠٦	٤٩٦٦٩٩٩٤	١٩٨٦
٠	٢٣٣٧٧٤١٩٥	١٠١٤١١٢٣٩	١٣٠٩٤٩٨	٣١٠٨٩٠	٣٦٤٨٦٣٨	٢١٢٤٥٣٤	١٦٩٥٦٤٤٨	٧٦٧٦١٢٣١	١٩٨٧

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة- النشرة الإحصائية السنوية للتجارة الخارجية للسنوات ١٩٦٠-١٩٨٧م

رقم (٧).

ويبدو واضحا من التحليل السابق ان الاتجاه العام للمستوردات من دول الخليج كان صعوديا حتى سنة ١٩٨٢م، وان هناك اتساقا في هذا الاتجاه من حيث الحجم والاتجاه سواء بالارقام المطبقة او من حيث القيمة النسبية.

وجدير بالذكر هنا ان المستوردات الاردنية من دول الخليج قد تركزت بشكل رئيسي على الوقود المعدني، ومواد التشحيم والمواد المشابهة، وقد شكلت الاهمية النسبية لها خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧م ما يتراوح بين ٩٢٪ سنة ١٩٨٠م الى ٩٩٪ سنة ١٩٨٦م، وقد تراجعت هذه المعدلات في السنوات التي اعقبت ذلك ١٩٨٦-١٩٨٧م، ولعل السبب في ذلك يعود الى ان الاردن بدأ باستيراد البترول من العراق من خلال النقل البري. (انظر جدول رقم ١٠).

ثالثا: الميزان التجاري:

يوضح الجدول رقم (٦) الميزان التجاري بين الاردن ودول الخليج العربي للسنوات ١٩٦٠-١٩٨٨م، ويتضح منه ان الميزان التجاري كان في معظم السنوات يميل لصالح دول الخليج، باستثناء السنوات ١٩٦٧-١٩٧٠م، و ١٩٧٢-١٩٧٤م حيث كان يميل لصالح الاردن.

وبعبارة اخرى فانه خلال الفترة السابقة بلغ عدد سنوات العجز ٢١ سنة وسنوات الفائض ٦ سنوات . واذا نظرنا الى بنود الميزان التجاري وجدنا ان الاردن حقق فائضا في مجموعة المواد الغذائية والحيوانات الحية، والمشروبات، والتبغ، والزيوت، والشحوم الحيوانية والنباتية، والمواد الكيماوية، والمصنوعات المتنوعة الاخرى، بينما حقق عجزا في بنود الوقود المعدني ومواد التشحيم وما شابهها (انظر جدول رقم ١١).

جدول رقم (١٠)
مستوردات الاردن من دول مجلس التعاون الخليجي
(بالالف دينار)

١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	التصنيف
٥٩,١٨٦	١٦٦,٠٧٥	٢١٥,٠١٥	٢١٢,٧٣٤	٢٣٤,٤٤٢	١٧٧,٥٠٩	١١٤,٨٦٥	المجموع
٢,٤٠٧	١,٣٩٠	٧٦٨	٧٢٩	٤٩٧	١٠٨	١٢٨	١. المواد الغذائية والحيوانات الحية
٢٧	٠	٠	٠	٥	٠	٦	٢. المشروبات والتبغ
١٣٣	٢,٥٤٥	١٩٢	١٠٢	١,٠٧٤	١٦٨	١٠٧	٣. المواد الخام غير الصالحة للاكل عدا المحروقات
٤٤,٤٢١	١٥٣,٤١٥	٢٠٤,٨٣٣	٢٠٤,٨٣٦	٢٣١,٧٧٣	١٧٥,٥٣٢	١١٤,٣٢٣	٤. الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة
٢٨٧	١٩٣	٦٠	١١	٠	٠	١٤١	٥. زيوت وشحوم حيوانية ونباتية
٩,١٥٢	٦,٨٤٥	٦,٨١٢	٦,٠٢٩	٣٢٣	٢٠٨	٩٤	٦. مواد كيميائية
٢,١٢٢	١,٢٤٧	٦٨٩	٥٦٢	٧٤٤	١,٣٠١	٣٤	٧. بضائع مصنوعة مصنفة حسب المادة
٠	١٢	٢,٣٣٢	٠	٥	٦	٣٢	٨. آلات ومعدات النقل
٤٤١	٦٣	٠	٨٨	٢١	١٨٣	٠	٩. مصنوعات متنوعة
١٩٦	٣٦٦	٧٩	٢٧٧	٠	٣	٠	١٠. مواد غير مصنفة

المصدر: البنك المركزي الاردني، النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد الخامس والعشرون، العدد ٥، ايار ١٩٨٩م.

جدول رقم (١١)
الميزان التجاري للاردن مع دول مجلس التعاون الخليجي
(بالآلاف دينار)

١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	التصنيف
(١٥,٨٣٨)	(١١٢,١٩٥)	(١٥٨,١٥٦)	(١٥٩,٢٢٠)	(١٩٥,٢٧٨)	(١٤٦,٥٥٢)	*(٨٧,٤٧٥)	المجموع
١٩,٤٥٢	٢٤,٣٩٠	٢٨,٠١٣	٢٩,٠٩٩	٢١,٠٤٧	١٣,٨٣٥	٩,٩٠٦	١. المواد الغذائية و الحيوانات الحية
١,٢٨٠	١,٢٦٠	١,٤٠٤	١,٢٠٤	١,٠٧١	٨٤٧	١,٥٥١	٢. المشروبات والتبغ
٢,٦٤٢	(٢,٣٠٣)	٨٠٥	٢٣١	(٧٤٣)	١,٢٦٧	١٧٤	٣. المواد الخام غير الصالحة للاكل عدا المحروقات
(٤٤,٤٢١)	(١٥٣,٤١٥)	(٢٠٤,٠٨٣)	(٢٠٤,٨٣١)	(٢٣١,٧٧٢)	(١٧٥,٥٣٢)	١١٤,٣٢٣	٤. الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة
٧٦٤	٢٣	٨٤٦	٩٦١	٥١٨	١,٠٤٥	٨١٨	٥. زيوت وشحوم حيوانية و نباتية
١,٧١٣	٣,٨٦٦	٢,٨٣٤	١,٨٣٠	٧,٢١٧	٥,٦٤١	٤,٢٨٩	٦. مواد كيمياوية
٩٢٤	٩,٩٨٥	١٠,٦٩٨	٨,٣١٥	٥,٤٠٦	٤,٩١١	٧,٨٧٥	٧. بضائع مصنوعة مصنفة حسب المادة
٥٦٩	٦٠٩	(١,٢٤٧)	١,١٤٦	٥٥٣	٤٠٥	٥٤٤	٨. آلات ومعدات النقل
١,٣٩٧	٣,٦٧٨	٢,٦٥٣	٣,١٠٢	١,٤٢٣	١,٠٢٧	١,٦٧٧	٩. مصنوعات متقعة
(١٥٨)	(٢٨٨)	(٧٩)	(٢٧٧)	٢	(٣)	١٤	١٠. مواد غير مصنفة

* الرقم الموجود بين الأقواس يعني ان هناك عجزاً في الميزان التجاري.
المصدر: البنك المركزي الاردني النشرة الاحصائية الشهرية، المجلد الخامس والعشرون العدد ٥ ايار ١٩٨٩م.

حركة رؤوس الاموال من دول الخليج الى الاردن

تأخذ حركة رؤوس الاموال العربية طريقها الى اقطار الوطن العربي عبر افنية متعددة تقع ضمن اطارين رئيسيين هما: الاطار الرسمي والاطار الخاص. وتمثل التدفقات المالية عبر الاطار الرسمي المساعدات والهبات المالية الحكومية التي تقدم دون مقابل، والقروض الانمائية التي تقدمها مؤسسات التنمية العربية الوطنية والاقليمية، والمساهمات في المشروعات العربية المشتركة التي تساهم بها الحكومات العربية .

ويشمل الاطار الخاص حركة رؤوس الاموال الخاصة من خلال الاستثمارات المختلفة للأفراد او المؤسسات، التي يتم استثمارها مباشرة او عن طريق الاسواق المالية.^(١)

اولا: التدفقات ضمن الاطار الرسمي:

تعتبر المساعدات الرسمية من اهم اشكال تدفقات الاموال العربية واكثرها وضوحا وثباتا، ويأتي التزام الدول العربية المصدرة للنفط تجاه الدول النامية في الغالب، من منطلق الاعتقاد الصارم بأن النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي في دول العالم الثالث وبالذات الدول المجاورة ودول المنطقة هو عامل مهم في تحقيق استقرارها ودوامها. وهناك اولويات واعتبارات اساسية تعتمد عليها دول الخليج العربي في تقرير مساعداتها وتوزيعها لعل ابرزها الآتي^(٢) :

- دعم اقتصاديات دول المواجهة مع اسرائيل، ودعم سكان المناطق المحتلة في فلسطين.

- تحسين ودعم الامن والاستقرار الاقليمي للدول العربية الفقيرة ذات الاهمية الاستراتيجية.
وتمتاز المساعدات العربية بالآتي:

- انها غير مرتبطة بأية شروط من حيث كيفية انفاقها ومكانه، مما يرفع من درجة الاستفادة الحقيقية منها بما يعادل ٥-١٠٪ مقارنة مع المساعدات المشروطة التي تقدمها الدول المتقدمة.

- ان عنصر المنحة فيها مرتفع، ويصل ال ٨٠٪، ولا يقل بأي حال من الأحوال عن ٢٥٪، والمقصود بعنصر المنحة هنا معدلات الفائدة التي تؤخذ على القروض، وفترة السماح، وفترة السداد، ويتراوح عنصر المنحة بين صفر الى ١٠٠٪.

وحيث ان الاردن هو احد بلدان المواجهة مع اسرائيل، ويقف على اطول خط للنار، ونظراً لما يتمتع به من استقرار اقتصادي وسياسي، ونتيجة لمستويات الاداء الجيدة، وما يتمتع به من الكفاءة العالية في ادارة موارده الاقتصادية ، فقد نال نصيباً وافراً من المساعدات المالية العربية، سواء على شكل مساعدات مالية لدعم الموازنة، ام على شكل مساعدات اقتصادية وفنية، وقروض انمائية بشروط ميسرة. ويوضح الجدول رقم (١٢) بعض الاحصاءات الرقمية المتعلقة بذلك. وبالرغم من اننا لم نتمكن من فرز مصادر هذه المساعدات والقروض، الا ان من الثابت حقاً ان معظمها جاء من مصادر عربية ومن دول الخليج العربي، ويبين الجدول بعضاً من بنودها وخاصة القروض الخارجية (باب اول) والقروض الائتمانية (باب ثاني) المقدمة من السعودية والكويت، وابو ظبي، والصندوق العربي. وجدير بالذكر ان هذه المساعدات والقروض لا تشمل المساعدات العسكرية.

ولقد ساهمت هذه المعونات والقروض مباشرة في دعم مشاريع التنمية الاقتصادية في الاردن وتمويلها، وفي تحقيق معدلات النمو المرتفعة التي حققها الاردن خلال العقود الاخيرة. ويلاحظ من الجدول ان هذه المساعدات بدأت متواضعة في السنوات الاولى ولكنها تضاعفت في السنوات التي اعقبت حرب ١٩٦٧م، وتضاعفت مرة اخرى سنة ١٩٧٥م

جدول رقم (١٢)
المساعدات والقروض الخارجية في الموازنة العامة للحكومة المركزية
السنوات ١٩٨٨-٦٥/٦٤
(بالآلاف دينار)

القروض الخارجية الائتمانية			قروض خارجية (باب اول)	المساعدات الاقتصادية والفنية	المساعدات المالية لدعم الموازنة	القروض	اجمالي المساعدات	البيان السنة
الصندوق العربي	السعودية (باب ثاني)	الكويت						
-	-	٥٥٨٧	-	١٧٢٥	١٣ ٦٨٢	٦٩٧٦	١٥,٤٠٧	١٩٦٥/١٩٦٤
-	-	٨٦٩	-	٢٤٣٦	١٢ ٨٣٦	٢٥٨٧	١٥,٢٧٢	٦٦/٦٥
-	-	١٠١١	-	١٩٥٤	٧ ٩٢٩	٢١٦٥	٩,٨٨٣	١٩٦٦
-	١٥٠٥	٦٢٨	-	٢٣٧٢	٣٨ ٠٣٧	٤٢٩٢	٤٠,٤٠٩	١٩٦٧
-	١٥٠٠	١٦٧	-	٣١٣	٣٩ ٨٠٠	٥٤٣٨	٤٠,١١١	١٩٦٨
-	١٤٩٩	٥٥٩	-	٨٢٤	٣٧ ٥٥٣	٤٧٢٤	٣٨,٣٧٧	١٩٦٩
-	٥٠٠	٢٧٧	-	٢ ٢٥٤	٣٣ ٠٧٠	٢٠٧٢	٣٥,٤٢٤	١٩٧٠
-	٣٥٧	٢٦٢	-	٤٥٩	٣٤ ٩٢٨	٣٥٥٦	٣٥ ٣٧٨	١٩٧١
-	-	٧٦٣	-	٤٤٦	٤٤ ٠٠٩	٧٤٠٠	٤٤ ٤٥٥	١٩٧٢
-	-	١٧٠٤	-	١٥٥	٤٣ ٤٥٣	١١٤٦	٤٣ ٦٠٨	١٩٧٣
-	-	٤٠٩٣	-	-	٥٧ ٦٥١	١٥٢١١	٥٧ ٦٥١	١٩٧٤

تابع جدول (١٢)
المساعدات والقروض الخارجية في الموازنة العامة للحكومة المركزية
السنوات ٦٤/٦٥ - ٨٨/٩١ م
(بالآلاف دينار)

القروض الخارجية الائتمانية			البيان	السنة
الصندوق	السعودية	الكويت		
(باب ثاني)			اجمالي	
العربي			المساعدات	
القروض			القروض	
المساعدات			المالية لدعم	
الاقتصادية والفنية			الموازنة	
قروض خارجية				
(باب اول)				
١٠٩٧	-	٣٥٠٠	٩٧ ١٠٩	١٦ ١٥٥
٢٤٤١	-	١٢	٦٦ ٢٢٦	١٩ ٨٨٨
٧١٢٤	٤٠٠٠	٦	١٢٢ ١٩٦	٥٨ ٥١١
٨٢٢	٥٧٠٠	-	٨١ ٦٩٩	٩٠ ٩٦٧
١٠٣٠٤	٢٤٦١	-	٢١٠ ٣٠٢	٣٧ ٦٢٤
١١٧١٧	٥٠٠١	٢٠٠٠	٢٠٩ ٣٠٤	٧١ ٥٦٦
٨٣٨٩	٧٠٣٦	-	٢٠٦ ٣١٢	٧٥ ٧٣١
٣٣١٣	٢٥١٠	-	١٩٩ ٥٨٢	٦٥ ٢٣١
١٥٧٢١	٩٥٧٠	-	١٩٧ ٠١٤	٧٦ ٨٠١
١١٦٧٣	٩٥٣٨	-	١٠٦ ١٠٨	١٢٢ ١٩٦
٤٤٦٤			١٠٦ ١٠٨	١٢٢ ١٩٦
			١٠٠ ٦٠٩	١٩٧٥
			٦٦ ٢٣٨	١٩٧٦
			١٢٢ ٢٠٢	١٩٧٧
			٨١ ٦٩٩	١٩٧٨
			٢١٠ ٣٠٢	١٩٧٩
			٢٠٩ ٣٠٤	١٩٨٠
			٢٠٦ ٣١٢	١٩٨١
			١٩٩ ٥٨٢	١٩٨٢
			١٩٧ ٠١٤	١٩٨٣
			١٠٦ ١٠٨	١٩٨٤

تابع جدول (١٢)

المساعدات و القروض الخارجية في الموازنة العامة للحكومة المركزية

السنوات ٦٤/٦٥ - ١٩٨٨ م

(بالالف دينار)

القروض الخارجية الانمائ		البيان	السنة
(باب ثاني)	الكويت		
الصندوق العربي	السعودية	اجمالي المساعدات	القروض
٥٣٢٤	١٢١٧٩	١٨٧ ٨٣٩	١٦٢ ٤١٠
٥٧٢٠	٦٠٣٦	١٤٣ ٧٠٧	١٥٩ ٧٦٨
١٤٠٨	٩٤٢٤	١٢٧ ٥٤٠	٦٣ ٢١٩
٤٩٨٩	٥٨٩٤	١٦٤ ٠٠٠	١٠١ ١٢١
			١٩٨٥
			١٩٨٦
			١٩٨٧
			١٩٨٨

المصدر: ١) البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية (٦٤-٩٨٣) عدد خاص (السنوات ٦٤-٧٧).

٢) البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية فصلية (٦٤-٩٨٣) عدد خاص (بيانات عن ابو ظبي).

٣) البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، المجلد ٢٥-العدد ٥ ايار ١٩٨٩ م (٧٨-٨٨).

* بيانات أولية

وذلك في اعقاب ارتفاع اسعار البترول الاول سنة ١٩٧٣م، كما تضاعفت مرة ثالثة في السنوات ٧٩-١٩٨٣م، وذلك نتيجة لقرار مؤتمر قمة بغداد بدعم دول المواجهة ، وفي اعقاب ارتفاع اسعار البترول الثاني سنة ١٩٧٩م، ولكنها عادت وتراجعت سنة ١٩٨٤م وما بعدها، ويمكن ان يعزى ذلك الى تراجع اسعار البترول وعوائده، ونشوب الحرب العراقية-الايروانية. الان هذا التراجع في المساعدات امكن تعويضه في زيادة حجم القروض في هذه السنوات ، والتي تضاعفت تقريبا سنة ١٩٨٤م مقارنة بما كانت عليه في السنوات السابقة مباشرة، مما ادى الى كبر حجم المديونية في الاردن، وتزايد اعباء خدمة الدين العام . يقدر الدين العام الخارجي للاردن (القروض الخارجية للحكومة او المكفولة من الحكومة) كما هي في ١/١/١٩٨٩م بحوالي ٤٢ مليار دينار اردني^(١) محسوبة على اسعار صرف الدولار على اساس ٤٩٠ فلسات للدولار.

ثانيا : قروض مؤسسات التنمية الوطنية والاقليمية:

وتشمل هذه المؤسسات صناديق التنمية العربية الوطنية (مثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية)، والمؤسسات العربية الاقليمية (مثل صندوق النقد العربي، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي .. الخ)، وكذلك مؤسسات التنمية التي تساهم الدول العربية بنسبة عالية من راسمالها، وتقع ضمن مناطق نشاطاتها التمويلية (مثل البنك الاسلامي للتنمية، وصندوق الاوبيك للتنمية الدولية) . وتمتاز القروض التي تقدمها هذه المؤسسات بشروطها الميسرة، والتي تتسم عادة بانخفاض معدلات الفوائد عليها، وطول فترة السماح، وطول فترة السداد.

وتمثل هذه المؤسسات حقا قنوات مهمة تنساب من خلالها رؤوس الاموال الفائضة، لدى بعض الدول العربية لتمويل البرامج الانمائية للدول العربية المحتاجة للتمويل. وتمتاز قروضها بشروطها الميسرة، وارتفاع عنصر الهبة فيها^(٢) وتمتاز هذه المؤسسات ايضا بأنها تقدم عددا من الخدمات التكميلية مثل توفير الخدمات الفنية والمهارات الادارية وتعبئة

جدول رقم (١٣)
رصيد الدين العام الخارجي لبعض الحكومات والمؤسسات العربية المختارة في منطقة الخليج العربي
السنوات ٨٤ - ٨٧
(بالآلاف دينار)

حركة القروض الخارجية خلال			الرصيد المتراكم غير المسدود							المصدر
التسديدات			في نهاية الفترة							
اقساط	فوائد	مسحوب	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤				
١٢٤٩	٣٨٣	٩٨٢	٦٢٧١٠	٦٩٤٠١	٧٤٨٦٩	٨١٦١٠	أ- قروض الحكومة			
٦٨٦	٦٤	-	٢٧٧١٩	٣٠٢٠٣	٣٣٧٢٦	٣٨٤١٥	- السعودية			
							- ابو ظبي			
							ب- مؤسسات الاقراض الدولية			
							والاقليمية			
١٠٠١	٣٠٤	١٠٨١	٣١٨٧٣	٣٠٣٢١	٣٠٧٥٥	٢٨٢٢٦	- الصندوق العربي			
١٨٤	١١١	-	٤٩٢٧	٥٦٩٣	٢٦١٨	٣٠٩٧	- الصندوق الخاص للأوبك			
-	-	٨١٥	٤٠٣٤	٢٧٤٤	٢٨٠٠	٢٧٦٥	- البنك الاسلامي للتنمية			
-	-	-	٨٣٦٢	١١٧٩٢	١٠٠٠٣	٧٠٥١	- صندوق النقد العربي			
١٢٤٠	٥٤	-	١٣٧٣	١٦٥٧	٢٣٠٦	٢٧٦٨	ج-قروض بكفالة الحكومة			
							- الكويت			

المصدر: البنك المركزي الاردني - النشرة الاحصائية الشهرية- المجلد ٢٥- العدد ٥ ايار ٨٩: ٤٦.

جدول رقم (١٤)
شروط وقيمة القروض الخارجية في الاردن من دول الخليج العربي
للسنوات ٢٦ - ١٩٨٠
(القيمة بالملابدين)

الغاية	مدة القرض (بالسنوات)	فترة السماح (بالسنوات)	سعر الفائدة المئوي %	القيمة بالدولار (بالتقريب)	القيمة بالعملات المتعاقد بها	تاريخ التعاقد	المصدر
طرق	١٦	٩	-	١٥ دولار	١٥ دولار	٦٦/٦/١٣	١- السعودية
فوسفات	١٤	٣	%٤	٢٥,٤ دولار	٧,١ دينار كويتي	٧٦/٥/٣٠	٢- الكويت
فوسفات	١٥	٣٢	٤	٣١,٩ دولار	٨,٩ دينار كويتي	٧٧/٦/٥	٣- الكويت
مياه	١٩	٥	%٣	٢٠,٨ دولار	٧٠ ريال سعودي	٧٨/٦/٧	٤- السعودية
تسهيلات	١٩	٥	٣	٢٠,٨ دولار	٧٠ ريال سعودي	٧٨/٦/٧	٥- السعودية
كهرباء	١٩	٥	٣	٢٩,١ دولار	٩٨ ريال سعودي	٧٨/٦/٧	٦- السعودية
دعم الم	١٥	٥	٥	١٠٠ دولار	١٠٠ دولار	٧٨/١١/٢٠	٧- السعودية
كهرباء	٩	٤	LIBOR فوق ٧/٨	٤٠ دولار	٤٠ دولار	٧٨/١١/٢٢	٨- البنك العربي الافريقي
بوتاس	١٩	٦	%٤	٣٥,٨ دولار	١٠ دينار كويتي	٧٩/١/٢٥	٩- الكويت
طرق ح	١٩	١	%٣	١١,٦ دولار	٣٨,٥ ريال سعودي	٨٠/٤/١٣	١٠- السعودية
استثمار	١١	٣	٤	١٥٠ دولار	١٥٠ دولار	٨٠/٩/٢٩	١١- ابو ظبي
مشروع	١٥	٥	٦	١٦,٨ دولار	٥ دينار كويتي	٨٠/١٢/٢٨	١٢- الصندوق العربي

ent Economic Developments".

جدول رقم (١٥)

قائمة بالمشاريع العربية المشتركة التي يساهم فيها الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي الموجود مقرها في كلا المنطقتين

اسم المؤسسة	تاريخ التأسيس	راس المال	قيمة المساهمة في راس المال حسب الدول						
			الأردن	السعودية	الكويت	الإمارات	قطر	عمان	البحرين
١- الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٦٨	٤٠٠ مليون دينار كويتي	٢ مليون	١٨,٨ مليون	٣٠ مليون	٥ ملايين	١ مليون	٢,٠٤ مليون	٥٠,٥ مليون
٢- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	١٩٧٣	١٠ مليون دينار كويتي	-	-	-	-	-	-	-
٣- البنك الاسلامي للتنمية	١٩٧٣	٢٠٠ مليون دينار كويتي	٤ مليون	٢٠٠ مليون	٥٠ مليون	١٠٠ مليون	٢٠ مليون	٥ ملايين	٥ ملايين
٤- الشركة العربية للتعدين	١٩٧٤	١٢٠ مليون دينار اسلامي	١ مليون	٢١ مليون	٢٠ مليون	٢٠ مليون	-	-	-
٥- الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية	١٩٧٥	٢٠ مليون دينار كويتي	٢٥٠ الف	١٠ ملايين	٥ ملايين	٥ ملايين	٥ ملايين	-	٥٠٠ الف
٦- شركة البوتاس العربية المحدودة	١٩٥٦	٤,٥٠١ مليون دينار اردني	٥٦,٦٥٩	٠,٣٤٥	-	-	-	-	-
٧- بنك الاسكان الاردني	١٩٧٤	١٨ مليون دينار اردني	%٣٣,٣	-	%٥٠	-	%١٦,٧	-	-

المصدر: ١- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية- المشروعات العربية والمشروعات المشتركة- حصر وتبويب ١٩٧٧ الطبعة الأولى
٢- التقارير السنوية للمؤسسات المذكورة في الجول

٥٠,٥٢١ مس
%٢٣,٨٢٦

راس المال من
كويتي غير مس
وحدة النقد دينار
المساهمين ٥٠

الموارد وحشدتها. وبالنسبة للوظيفة الاخيرة فان بعضها يعتمد الى توسيع نطاق مساعداتها في هذا المجال ، من خلال استخدام المؤسسات والبنوك الاخرى^(١)، كما انها تقدم مساعدات في مرحلة ما قبل الاستثمار ، وذلك في مجالات اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ، ووضع المشروعات وصياغتها ، وكذلك في مجالات اختيار التكنولوجيا المناسبة، وهياكل راس المال، وتسويق المنتجات^(٢).

ويظهر الجدول رقم (١٣) الرصيد المتراكم لقروض مؤسسات الاقراض الدولية والاقليمية العربية تجاه الاردن، وذلك خلال السنوات ١٩٨٤-١٩٨٧م، وكذلك اجمالي القروض المقدمة من دول وجهات عربية.

كما يظهر الجدول (١٥) كشفا بالمؤسسات العربية المشتركة التي تساهم فيها الاردن ودول الخليج العربي، ومساهمة كل منها.

المشاريع العربية المشتركة

تعتبر المشاريع العربية المشتركة وسيلة فعالة من وسائل توظيف الاموال العربية في الوطن العربي، واحد اهم المداخل الانمائية التكاملية، والتي تعتمد على اساس التكامل الانتاجي، بدلا من الاقتصار على مدخل تحرير التجارة . وتتبع اهمية هذه المشاريع من المزايا العديدة التي توفرها للاطراف المتعاقدة، وبالذات ما ينطوي عليه قيام هذه المشاريع من ضمان لمصالحها المتبادلة. فهي من جهة توفر للدول التي لديها فوائض نقدية حوافز وفرصا جذابة لاستثمار فوائض الاموال لديها في مشروعات تمتلكها بنفسها وتشارك في ادارتها على نحو يساهم في تنويع مصادر الدخل الالية للنضوب. كما ان توظيف هذه الاستثمارات في بلد عربي شقيق كالأردن يماثلها من حيث الحجم والظروف، يعتبر في حد ذاته ضمانات امن وحماية لهذه الاستثمارات، ويجنبها في المدى المتوسط والبعيد مخاطر تعرضها للتجميد او المصادرة، او تضيق الخناق عليها، او الابتزاز في الدول الصناعية الاجنبية، كما حدث للارصدة الايرانية ولبعض الاستثمارات الكويتية في بريطانيا مؤخرا. كما توفر للدول التي تعاني من نقص في مواردها المالية، مصادر جيدة للتمويل، كما توفر للدول التي تعاني من نقص في مواردها المالية، مصادر جيدة للتمويل،

وتتفد المشاريع الاستثمارية والانمائية لديها، دون ان تضطر للجوء الى الاقتراض الخارجي ذي الكلفة الباهظة. كما ان مثل هذه المشروعات تمتاز بالحجم الكبير عادة، وتساهم بالتالي في تحقيق الوفورات الاقتصادية الناجمة عن ذلك، سواء في توسيع مجالات انتقال القوى العاملة، ام في مواجهة الصعوبات الناجمة عن ضيق الطاقة الاستيعابية على المستوى القطري.

ويعطي الجدول رقم (١٥) ايضا كشفا بالشركات العربية المشتركة التي اقيمت في الاردن بمساهمة مالية نسبية من دول مجلس التعاون الخليجي، وقيمة مساهمة كل منها. ويجدر ان ننوه الى ان بعض هذه المشاريع المشتركة تقوم بدورها بالمساهمة في انشاء مشاريع عربية اخرى، وللتدليل على صحة ذلك نسوق الامثلة التالية:

- الشركة العربية للتعدين: تساهم هذه الشركة في عدد من المشاريع الاستثمارية الاخرى في الاردن ودول الخليج منها:

شركة البوتاس العربية (الاردن)، وشركة صناعة الاسمدة(الاردن)، وشركة الصناعات الهندسية العربية(الاردن)، والشركة العربية للحديد والصلب (البحرين).

- الشركة العربية للصناعات الطبية والمستلزمات الدوائية (الكويت)، كما تقوم حالياً بتنفيذ عدد من المشاريع الاخرى مثل:

الشركة العربية لصناعات المضادات الحيوية ومستلزماتها(بغداد)، والشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (القصيم)، والشركة العربية لصناعات الادوية البيطرية ومستلزماتها (الاردن)، وهناك العديد من المشاريع التي ما تزال قيد الدراسة.

ثانياً: التدفقات المالية الخاصة:

وتمثل هذه التدفقات حركة رؤوس الاموال العربية الخاصة من خلال الاستثمارات المباشرة للأفراد او المؤسسات، التي يتم الاستثمار فيها اما مباشرة او من خلال الاسواق المالية في دول المنطقة.

وتعتبر هذه التدفقات اكثر ارتباطاً بعملية التكامل النقدي العربي، الذي يهدف -فيما يهدف اليه- الى تيسير انتقال رؤوس الاموال العربية بين الدول العربية، وخاصة ان هذا الهدف يتحقق من خلال هذه الطريقة تلقائياً، بفعل تأثير الحوافز التي تدفع اصحاب الوفر المالي لاستثماره خارج الدولة التي ينتمون اليها^(١).

ونظراً لصعوبة حصر التدفقات المالية الخاصة بين الاردن ودول الخليج العربي للأفراد والمؤسسات فاننا سنكتفي هنا بإيراد بعض الشركات الاردنية المختارة التي يساهم فيها عرب، ونسبة مشاركتهم فيها.

وكما يوضح الجدولان التاليان (١٦ و ١٧)، فقد بلغ عدد هذه المؤسسات ١٨ مؤسسة، تأسس معظمها في النصف الثاني من السبعينات وما بعدها ، وقد بلغت قيمة

رأس المال المدفوع فيها (٣,٥٦) مليون دينار اردني ، وبلغت ارباحها المتحققة خلال الفترة ١٩٨٦-٨٢م حوالي ٣٨٨ مليون دينار ، كما بلغت عائدات الخزينة من ضريبة الدخل على هذه الارباح حوالي ١١ مليون دينار ، بينما بلغ عدد فرص العمل التي وفرتها (٣٨١٤) فرصة عمل ، منها اكثر من ١٥٠ فرصة لموظفين عرب.

الاتفاقيات التجارية بين الاردن ودول الخليج العربي

ايماناً من الاردن بأهمية التعاون الاقتصادي العربي، وادراكاً منه لأهمية الدور الذي تلعبه الاتفاقيات الاقتصادية في تعزيز عرى التعاون والاتصال من خلال زيادة حجم المبادلات التجارية، وتنمية الصادرات الوطنية، ووصولاً الى تحقيق التكامل الاقتصادي الكامل، وهو الهدف الذي سعى اليه الاردن على الدوام منذ انشائه، فقد حرص دوماً على مباركة وتأييد أي جهد عربي في هذا السبيل . والاردن عضو فاعل في الجامعة العربية، وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الدفاع العربي المشترك، وفي مجلس الوحدة الاقتصادية، والسوق العربية المشتركة، وغيرها من المنظمات العربية الاقليمية المتخصصة. كما وقع على عدد من الاتفاقيات العربية في المجالات الاقتصادية والتجارية والعمالية المختلفة ... الخ. لذا تجدر الإشارة الى الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التي تربط الاردن بدول مجلس التعاون الخليجي . كما يشارك في كثير من اللجان المشتركة بينه وبين هذه الدول . ولعل الهدف من ذلك كله هو زيادة جهود التنسيق والتعاون المشترك ودعمها، وحفز زيادة جهود التنمية الاقتصادية المشتركة. وتهدف هذه الاتفاقيات والجهود الى زيادة حجم المبادلات التجارية، وتسهيل المدفوعات التجارية، وتشجيع الاستثمار، والمشاريع المشتركة، وتسهيل حرية انتقال الاشخاص والقوى العاملة، ورؤوس الاموال ... الخ.

ونشير فيما يلي الى هذه الاتفاقيات واللجان المشتركة التي تربط الاردن بدول الخليج العربي^(١):

اولاً: البحرين:

١- اتفاق تجاري بين حكومة دولة البحرين وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية

١٩٧٥/١٢/٢٢ م.

٢- محضر اجتماع اللجنة الاردنية البحرينية الاقتصادية المشتركة ١٧/١/١٩٨٣ م.

٣- محضر اجتماع اللجنة الاردنية البحرينية الاقتصادية المشتركة من ٥-٦/٢/١٩٨٥ م.

ثانيا: المملكة العربية السعودية:

١- اتفاق اقتصادي بين المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية

١٩٦٢/٨/٢٩ م.

٢- محضر اجتماعات اللجنة الاردنية السعودية المشتركة ٢٢/١١/١٩٦٦ م.

٣- اتفاق بتعديل الجدولين الملحقين بالاتفاق الاقتصادي ٢٢/١١/١٩٦٦ م.

٤- محضر اجتماعات اللجنة الاردنية السعودية المشتركة ١٧/١٠/١٩٦٨ م.

٥- محضر اجتماعات اللجنة الاردنية السعودية المشتركة ١٥/١٠/١٩٧١ م.

٦- محضر اجتماعات اللجنة الاردنية السعودية المشتركة ١٢/٥/١٩٧٩ م.

٧- محضر اجتماعات اللجنة الاردنية السعودية المشتركة ٢/٢/١٩٨٠ م (غير

نافذ).

٨- محضر اجتماع ١٥/٧/١٩٨٥ م.

ثالثا: دولة قطر:

١- اتفاق تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت والنقل

١٥/٤/١٩٦٨ م.

٢- محضر اجتماع ١٨/١١/١٩٧٩ م.

٣- اتفاق تجاري ٨/٧/١٩٨٠ م.

رابعاً: دولة الكويت:

- اتفاقية التعاون الاردني الكويتي في مجالات التعمير والتنمية ٩/١٠/١٩٧٥م.

خامساً: سلطنة عمان: ١٨/٢/١٩٨٦م.

هذا ويوضح الجدول التالي رقم (١٨) ابرز الاتفاقيات التجارية المعقودة.

الخلاصة

تشير البدايات الاولى لتاريخ الاردن بوضوح الى نهجه القومي وهويته العربية الاسلامية، مستلهما مبادئ الثورة العربية الكبرى واهدافها، ومنهجها العربي الموحد.

فقد حرص الاردن على الدوام على دعم وتوثيق اواصر التعاون والتنسيق العربي، وبالتحديد فان علاقاته مع دول الخليج العربي ومجالات التعاون معها في ميادين التنمية المختلفة شكلت على الدوام نموذجا فريدا، ومثالا يحتذى بين الدول العربية، اتسم بالاستمرارية والدوام والاحترام المتبادل بين كل الاطراف.

وقد استهدفت الدراسة الحالية دراسة هذا النموذج، وبحث معالجة اوجه التعاون التنموي بين الاردن ودول الخليج العربي. ولما كان الانسان هو هدف التنمية ووسيلتها، حيث تستهدف الجهود الانمائية جميعها تحسين مستوى معيشته ونوعية حياته في اطار الفكر الاقتصادي المتعارف عليه، فقد تركز البحث في المجالات التي لها صلة بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتنعكس مباشرة على مستويات الدخل والانتاج، ورفاهية الانسان في البلدان المعنية بالدراسة. وبالتحديد فقد شملت هذه المتغيرات التعاون في مجال انتقال السلع والخدمات ، وحركة الاشخاص والقوى العاملة وحركة رؤوس الاموال.

وقد كان الاردن من اوائل البلدان العربية التي استجابت لتلبية احتياجات الدول العربية النفطية من القوى البشرية العاملة من مختلف المستويات والتخصصات. وقد بدأت الهجرة اليها في الخمسينات والستينات بأعداد متواضعة، ولكنها تزايدت بمعدلات متسارعة في السبعينات وأوائل الثمانينات، وقد نجم عن الهجرة العمالية اثار ومضاعفات اقتصادية واجتماعية كثيرة، ساهمت في بناء اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة على السواء، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي واحداث التغيرات التنموية المطلوبة، كما ساهمت في تلبية احتياجات الدول المستوردة من القوى العاملة، وفي زيادة معدلات الانتاج والانتاجية فيها، وفي نقل التكنولوجيا الحديثة واستيعابها، اما الدول

المصدرة فقد ساهمت في حل مشكلة البطالة، وزيادة عائداتها من العملات الاجنبية، وزيادة الدخل القومي. وقد ساهمت تحويلات الاردنيين العاملين بالخارج بدورها في دعم الاستثمار وحفزته في مشاريع التنمية المختلفة خلال العقود الاخيرة، وفي زيادة معدلات التكوين الرأسمالي.

- هذا وقد ساهمت عوامل عديدة في قيام علاقات تجارية جيدة بين الاردن ودول الخليج، لعل في طليعتها الموقع الجغرافي وعلاقات الجوار، والعلاقات الاقتصادية المميزة، وانتقال القوى العاملة الاردنية ذاتها. وبالرغم من الزيادة الكبيرة في الارقام المطلقة لحجم التجارة الخارجية بينها (تصديرًا واستيرادًا) خلال العقود الثلاثة الاخيرة، الا انها حافظت على اهميتها النسبية مقارنة بنظيرتها مع الدول العربية الاخرى، ودول العالم الخارجي . ولعل مرد ذلك هو ضيق القاعدة الانتاجية في الدول الاطراف قيد الدراسة، وتأكيدها لهذا الرأي فقد لاحظنا ان هنالك تركيزا واضحا في بنود السلع المصدرة والمستوردة بينهما، حيث تكاد المستوردات الاردنية من دول الخليج تقتصر على البترول (وبالذات من السعودية)، ومواد الوقود المعدني ، ومواد التشحيم، بينما تتركز صادراتها الى دول الخليج في المواد الغذائية كالخضار والفواكة واللحوم.

- اما حركة رؤوس الاموال، فقد اتخذت- في الغالب وفي اطارها الرسمي- اتجاها واحدا وهو من دول الخليج الى الاردن. وقد جاءت هذه الحركة في اغلب الحالات على شكل مساعدات وهبات مالية لدعم الخزينة، وعلى شكل قروض انمائية بشروط ميسرة فعلا من حيث اسعار الفائدة، وشروط الدفع وآجاله. ومساهمات مباشرة في بعض المشاريع العربية المشتركة.

وقد بدأت هذه التدفقات متواضعة في البداية، ولكنها تزايدت بعد حرب ١٩٦٧م وتضاعفت عدة مرات في اعقاب ارتفاع اسعار البترول في عامي ١٩٧٣م و ١٩٧٩م، وذلك نتيجة لقرارات مؤتمر القمة في بغداد سنة ١٩٧٨م ودعم دول المواجهة، ولكنها تراجعت في الثمانينات نتيجة لانخفاض اسعار البترول وعائداته، ونشوب الحرب العراقية الايرانية.

وقد ساهمت هذه المعونات في رفع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية في الاردن وزيادتها، وفي دعم الصمود على اطول خط للنار. كما ان التزام دول الخليج تجاه الاردن

يأتي من منطلق الاعتقاد الجازم بأن صمود الاردن هو صمود لها، وان استقراره ونمائه هو عامل مهم في تحقيق استقرارها ونمائها.

وتعتبر المشاريع العربية المشتركة وسيلة فعالة من وسائل توطين الاموال العربية في الوطن العربي، واحد اهم المداخل الانمائية التكاملية التي تعتمد التكامل الانتاجي اساسا لها. وهي توفر لدول الخليج حوافز وفرصاً جذابة لاستثمار فوائدها في مشاريع تمتلكها وتشارك في ادارتها، كما ان فرص التوظيف والاستثمار في الاردن - كبلد عربي شقيق يماثلها من حيث الحجم والظروف - يعتبر في حد ذاته ضمانات امن وحماية لهذه الاستثمارات، ويجنبها مخاطر تعرضها (هذه الاستثمارات) للتجميد، او تضيق الخناق، او الابتزاز في الدول الصناعية الاجنبية، كما حدث مؤخراً في بريطانيا بخصوص بعض الاستثمارات الكويتية. ومن جهة اخرى فإن الاستثمارات توفر للاردن مصادر تمويل مأمونة لمشاريعها دون ان تلجأ الى الاقتراض المكلف.

اما التدفقات المالية الخاصة فيصعب حصرها ، وهي تتأثر عادة وتلقائياً بحوافز الاستثمار وبيئته.

وتدعيماً لأواصر التعاون الاقتصادي والتنموي، فقد ارتبط الاردن بعدة اتفاقيات اقتصادية وتجارية استهدفت جميعها زيادة جهود التنسيق والتعاون المشترك ودعمها، وحفز جهود التنمية والاقتصاد المشتركة.

والله ولي التوفيق

ثبت المراجع

أ- المراجع العربية:

- ١- الدكتور احمد الربايعة، هجرة الريفيين من الاغوار الشمالية الى مدينة اربد: دوافعها، مشكلاتها، آثارها على خطط التنمية، دراسة الهجرة الداخلية في الاردن، نشر بدعم من الجامعة الاردنية، عمان، ١٩٨٣م.
- ٢- البنك المركزي الاردني:
 - بيانات احصائية سنوية (٦٤-١٩٨٣م)، عدد خاص.
 - بيانات احصائية فصلية (٦٤-١٩٨٣م)، عدد خاص.
 - النشرة الاحصائية الشهرية، اعداد مختلفة.
 - النشرة الاحصائية الشهرية، المجلد الخامس والعشرون، العدد (٥)، ايار ١٩٨٩م.
- ٣- دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية للتجارة الخارجية للسنوات ١٩٦٠-١٩٨٧م، عمان.
- ٤- دينا عبدالله الدباس، التكامل النقدي العربي، البنك المركزي الاردني، شباط، ١٩٨٦م.
- ٥- ديوان المحاسبة، التقرير السنوي السابع والثلاثون، عمان، ١٩٨٨م.
- ٦- الدكتور رياض الشيخ، مقدمة التعاون والتكامل الاقتصادي العربي، منهج التنسيق والتكامل، دراسات في تنسيق الخطط والتكامل الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨م.
- ٧- سليمان موسى، الثورة العربية الكبرى: رجال صنعوا التاريخ، سلسلة التنقيف الشبابي (٧)، تصدرها وزارة الشباب في المملكة الاردنية الهاشمية، عمان، ١٩٨٨م.

- ٨- سوق عمان المالي، دليل الشركات المساهمة العامة، الجزء الخامس، ١٩٨٧م.
- ٩- الدكتور صالح خصاونة، صيغ التعاون العربي: اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري الاردني، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد الثاني، السنة الخامسة، تموز ١٩٧٧م.
- ١٠- عادل لطفي اسعد، البطالة والتشغيل في الاردن، مجلة العمل، العددان (٣١، ٣٢) السنة الثامنة، ١٩٨٥م.
- ١١- الملك عبدالله بن الحسين، الاثار الكاملة، حقبة من تاريخ الاردن، الدار المتحدة للنشر، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.
- ١٢- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، المشروعات العربية والمشروعات العربية المشتركة- حصر وتبويب، الطبعة الاولى، ١٩٧٧م.
- ١٣- محمد توفيق صادق وآخرون، القضايا العامة، ندوة التنمية بين التخطيط والتنفيذ في الوطن العربي ٢٥-٢٩ تشرين الاول ١٩٨٦م، الجزء الاول، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والمعهد العربي للتخطيط بالكويت، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ١٩٨٨م.
- ١٤- الدكتور محمد العوض جلال الدين، بعض سمات الهجرة الوافدة والاستخدام في البلدان العربية الخليجية، اجتماع خبراء حول سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية، المعهد العربي للتخطيط واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الكويت، ١٩٨٦م.
- ١٥- معهد الانماء العربي، الاستثمارات الخارجية للدول العربية المنتجة للنفط، اهميتها وتوزيعها، بيروت، ١٩٧٧م.
- ١٦- المنظمة العربية للعلوم الادارية، دور مؤسسات تمويل التنمية في التنمية الاقتصادية القومية، ترجمة لتقرير هيئة الامم المتحدة ١٩٧٨م، عمان، ١٩٨٠م.
- ١٧- نقولا زيادة، ابعاد الثورة العربية الكبرى، سلسلة التثقيف الشبابي (٨) تصدرها وزارة الشباب في المملكة الاردنية الهاشمية، عمان، ١٩٨٨م.
- ١٨- وزارة التربية والتعليم، التقرير الاحصائي التربوي للسنوات ٦٧/٦٨-٨٦/

الأردنية الهاشمية والدول العربية ، الجزء الأول والثاني، عمان، ١٩٨٥م.

٢٠- وزارة العمل:

- التقارير السنوية، سنوات مختلفة.
- تقارير المستشارين العماليين من دول الخليج، ١٩٨٩م.
- مؤتمر المغتربين الأول، ١٩٨٥م.

ب- المراجع الانجليزية:

- ١- Birks, J.S. And Sinclair, C.A., "**International Migration And Development In The Arab Region**", ILO, Geneva, ١٩٨٠.
- ٢- Everett, E.Hagen, "**The Economics of Development**", ٤th edition: Irwin, Homewood, Illinois, ١٩٨٦.
- ٣- International Monetary Fund, "**Jordan-Recent Economic Development**," July, ١٩٨١.
- ٤- Khasawneh, Saleh, "**Imperial Analysis of External Trade of Jordan And Its Role In Economic Growth, ١٩٥٠-١٩٦٨**", Unpublished Dissertation, Texas tech, University, ١٩٧٢.
- ٥- Kindleberger, C.P., "**Economic Development**", New York: McGraw Hill Book, ١٩٥٨.
- ٦- Meir, G.M. (ed), "**Leading ues In Economic Development, Studies in International Poverty**", ٢nd edition Oxford University Press, ١٩٧٠.
- ٧- Wharton, Middle East Economic Service, "**Disposition of The Opec Surplus**", Special Report, Aug. ١٩٨١.

فهرس المحتويات

٣	تقديم	-
٥	مقدمة	-
٧	تمهيد	-
٩	هدف الدراسة	-
١٢	تحديد مفهوم التنمية واهدافها	-
١٥	اهداف التنمية	-
١٧	التعاون في مجال القوى العاملة	-
١٨	آثار تنقل الايدي العاملة	-
٢٥	تقديرات حجم الهجرة العمالية الاردنية الى دول مجلس الخليج العربي	-
٣١	تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج	-
٣٥	التعاون الاردني الخليجي في مجال التجارة الخارجية	-
٥١	حركة رؤوس الاموال من دول الخليج الى الاردن	-
٦١	المشاريع العربية المشتركة	-
٦٦	الاتفاقيات التجارية بين الاردن ودول الخليج العربي	-
٧١	الخلاصة	-
٧٤	ثبت المراجع	-
٧٩	فهرس المحتويات	-

منشورات

لجنة تاريخ الاردن

رقم (٦)

ذو القعدة ١٤١١ هـ

أيار (مايو) ١٩٩١ م

لجنة تاريخ الأردن
بواسطة
المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية
(مؤسسة آل البيت)

العنوان البريدي : ص.ب (٩٥٠٣٦١) عمّان - الأردن

العنوان البرقي : آل البيت - عمّان

التلكس : ٢٢٣٦٣ Albait Jo Amman-Jordan

الفاكس : ٨٢٦٤٧١

الهاتف : ٨١٥٤٧٤ - ٨١٥٤٧١

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية ومركز الوثائق
(١٩٩١ / ٥ / ٢٣٥)